وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التعاون الدولي لمكافحة التغيرات المناخية

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
- أم الخير عمر

إشراف الأستاذ:
فتحي معيفي

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ محاضر أ	رئيسا
فتحي معيفي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
سمير كيم	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/ 2023

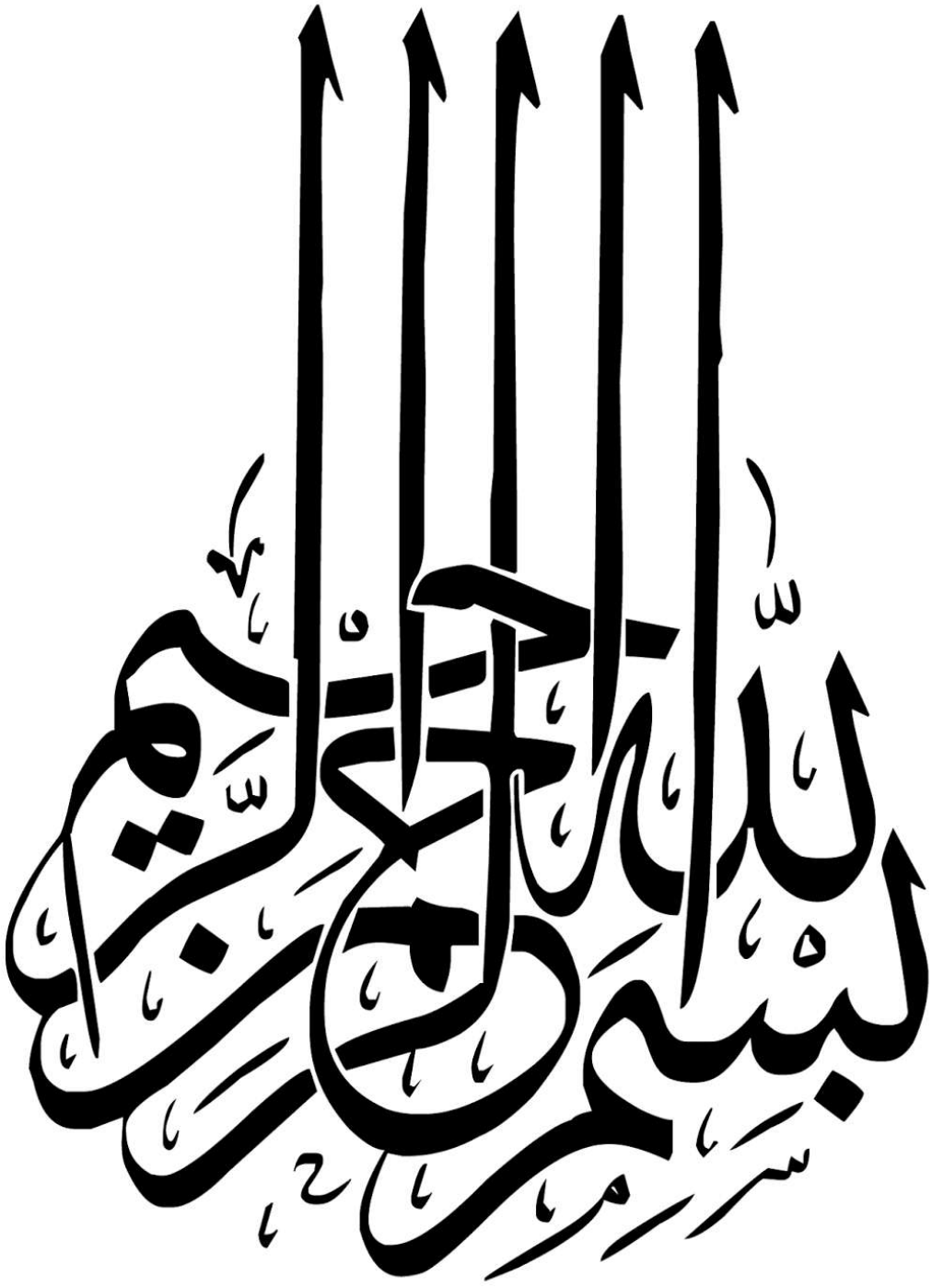
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر وعرفان

نحمد الله ونشكره الذي أمدنا بالقوة والعزيمة لإكمال هذا العمل.

قال رسول الله صل الله عليه وسلم « **مَنْ لَا يَشْكُرُ اللهَ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**».

من منطلق هذا الحديث الشريف نتوجه بالشّكر لأهل الفضل فمن لا يذكر لأهل الفضل فضلهم جاحد، وفي هذا المقام نخصّ بالشّكر الجزيل والامتنان الغفير للدكتور "**معيفي فتحي**". الذي أشرف على هذا العمل، فندعوا الله بأن يفتح له بعمله طريقا إلى الجنّة.

ودون أن ننسى شكر لجنة المناقشة وكل أساتذة قسم العلوم السياسية .

اهداء

بسم الله والصّلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى والحمد لله الذي وفقنا لنثمن هذه الخطوة في مسيرتنا الدّراسية امذكرتنا هذه بفضله تعالى مهداة

إلى روح **أبي الغالي** طيب الله ثراه و اسكنه فسيح جناته

إلى من بها أعلو وعليها أرتكز إلى القلب المعطاء **(والدتي الحبيبة)** ملحمة الحب وفرحة العمر ، ومثال التفاني والعطاء .

إلى ابنتي وقرة عيني ومصدر بهجتي وسعادتي غاليتي أيام

إلى أختي سميرة وزوجها واولادها

إلى إخوتي سندي وعضدي وزوجاتهم

إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص

أهديكم بحثي هذا

عمر أم الخير

مقدمة

مقدمة:

تعدّ ظاهرة التغير المناخي إحدى أعقد المشاكل البيئية في هذا العصر نظرًا للأضرار الناجمة عنها، والتي أسهم الانسان بقصد أو بغير قصد في تزايد الأخطار الناتجة عنها. فالتطور العلمي في شتى المجالات وخصوصا في مجالات الصناعة والاتصالات وموارد الطاقة، وإن كان أصاب الكثير من النجاح والتقدم والرقي وما صاحبه من رخاء مادي؛ إلا أنه ألحق أضرارا جسيمة بالبيئة بدءا بالتأثير المباشر عن صحة الانسان نفسه، إذ أدت كثرة انبعاثات الغازات السامة والنفايات من المصانع واحتباس الحرارة إلى ضرر كبير بالمناخ، وقد أدى الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية وازدياد المخلفات الناتجة عن استهلاك البترول ومشتقاته إلى زيادة حجم الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ومع مرور الوقت أخذت تلك المخاطر بالارتفاع على نحو يهدد الحياة الإنسانية إضافة إلى حياة الكائنات الأخرى.

ومما لا شك فيه أن قضية البيئة هي موضوع انساني يخص البشرية جمعاء، إذ لا يمكن لدولة واحدة بمفردها مهما كانت امكانياتها وقدراتها أن تواجه تلك المشاكل، وهو ما جعل التعاون الدولي أمرا حتميا لا مفر منه.

ومن هنا بدأت الجهود الدولية في اتخاذ مواقف أكثر إيجابية لتدارك تلك الأخطار، من خلال المساهمات الفعالة للمنظمات الدولية ورعايتها لمؤتمرات دولية قصد إبرام اتفاقيات دولية تحد من الآثار السلبية للتدهور المناخي، وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة. وقد لعبت العديد من الاستراتيجيات الدولية دورا بارزا ومهما في معالجة المشكلات البيئية من خلال تكثيف جهود الدول في مجال حماية البيئة، حيث أسفرت تلك الجهود عن إيجاد حلول علمية تساعد على حماية المناخ، والتخفيف من حجم انبعاثات الغازات السامة، وتخفيض متوسط درجات حرارة الأرض، واتجهت جهود المجتمع الدولي نحو صياغة آلية قانونية دولية لمواجهة آثار التغير المناخي، اسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992، تلاها بروتوكول كيوتو لعام 1997، ثم اتفاقية باريس للمناخ عام 2015، ومن ثم دعم كل الجهود الدولية للحفاظ على الأمن البيئي.

1– أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية علمية وأخرى عملية:

– الأهمية العلمية: تتلخص الأهمية العلمية للموضوع من خلال إلقاء الضوء على مشكلة من أعقد المشاكل التي تمس مستقبل البشرية على كوكب الأرض وهو **التغير المناخي**، والتركيز على الاستراتيجيات والجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي ومعرفة الآليات القانونية للتغييرات المناخية أهمية بالغة بالنظر لحداثة التجربة.

– الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال تناولها موضوع التغيرات المناخية، والأضرار الناجمة عنها وارتباطها بالبيئة، باعتبارها الوسط الذي نعيش فيه وكل الكائنات الحية ولتزايد حجم الملوثات والمهددات البيئية على الأمن الإنساني كون الدول المنفردة لا تستطيع تحقيق أمنها البيئي، نظرا لجسامة الجرائم المحدقة بالبيئة، كما أن موضوع التعاون الدولي لمكافحة التغيرات المناخية يلقي بضلاله على المستوى الدولي، لأنه يعيش الآن على هاجس الخوف من التدمير المتعمد للبيئة.

2– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مجموعة من العناصر التي تظهر في ما يلي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي.
- تشخيص الأسباب والآثار لظاهرة التغير المناخي.
- ابراز الآثار الناجمة عن ذلك وانعكاساتها على الصحة والبيئة.
- تباين الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية.
- التركيز على الآليات القانونية الدولية بخصوص هذه الظاهرة.

3– مبررات اختيار الموضوع: من بين المبررات التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع:

– أسباب موضوعية: هناك العديد من الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع الدراسة أهمها:

- إلقاء الضوء على أحد أعقد المشاكل التي تمسّ مستقبل البشرية وهو **التغيرات المناخية**.
- الوقوف على ماهيته وأسبابه والآثار الناجمة عنه ومدى تأثيرها على مختلف القطاعات الحياتية.

- التركيز على الجهود الدولية المبذولة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وأوجه التعاون الرامية لاحتواء هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها السلبية.

- **أسباب ذاتية:** تمثل أبرزها في:

- الرغبة الشخصية والاهتمام بالمجال الجغرافي بصفة عامة وظاهرة التغير المناخي بصفة خاصة.
- الاطلاع على جديد الساحة الدولية في هذا المجال.
- متابعة الدراسات العلمية الحديثة حول هذه الظاهرة.

4- **إشكالية الدراسة:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع سنحاول ابراز مدى خطورة التغير المناخي الذي بات يشكل تهديدا على الحياة الإنسانية جمعاء، وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التعاون الدولي في التصدي لمشكلة التغيرات المناخية ؟

وتنبثق تحت الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالتعاون الدولي وماهي النظريات المفسرة له ؟
- فيما تتمثل أهم الأسباب والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية المهددة للبيئة وصحة الإنسان ؟
- ماهي أهم المبادرات الدولية الرامية لمواجهة التغيرات المناخية ؟

5- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

1- كلما كان هناك تعاون دولي في مجال مواجهة التغيرات المناخية كلما ساهم ذلك في تحقيق حماية البيئة والأمن الإنساني.

2- يظهر دور التعاون الدولي في مجال مواجهة التغيرات المناخية من خلا تفعيل التزام الدول بالآليات القانونية وتفعيل الاستراتيجيات الموحدة التي تلزم بها هذه الدول وتقاسم مسؤولياتها.

6- **الإطار المنهجي**: لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على الاقترابين التاليين :

- الاقتراب القانوني : الذي يركز في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، إذ أن مشكلة التغيرات المناخية تضم مجموعة من الفواعل وعليه لابد من إطار قانوني ينظم العلاقات فيما بينها.
- الاقتراب المؤسسي : الذي يساعدنا في دراسة وتحليل سلوك كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال صنع وتنفيذ ومراقبة السياسات المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية والإجراءات الكفيلة للتخفيف من وطأة واستفحال الآثار المدمرة لهذه الظاهرة .

6- **أدبيات الدراسة**: على الرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يحض باهتمام كبير لدى الباحثين في الدول العربية، فهناك بعض الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع ولكن بصفة جزئية ولا توجد دراسات حديثة في سياق متكامل وصولا لأحدث الاتفاقيات ومؤتمرات الأطراف في باريس. ولعل أهم دراسة عربية وقفنا عندها وساعدتنا إلى حد ما هي كتاب: **محمد عادل عسكر**- بعنوان "**القانون الدولي البيئي تغير المناخ – تحديات ومواجهة – دراسة تحليلية تأصيلية. مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو**.

7- تقسيم الدراسة: بمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على الخطة التالية:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للتعاون الدولي. حيث تناول المبحث الأول ماهية التعاون الدولي بالتركيز على تعريفه وأهميته، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي.

أما **الفصل الثاني** فتضمن ظاهرة التغيرات المناخية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. تم التطرق في المبحث الأول إلى تعريف ظاهرة التغيرات المناخية، وتناول المبحث الثاني أسبابها وآثارها وتم التطرق في المبحث الثالث إلى ظاهرة التغيرات المناخية والقضايا الأمنية.

ويتناول **الفصل الثالث** "الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التغير المناخي" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول: دور المنظمات الدولية في مواجهة التغير المناخي. المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التغير المناخي. ثم المبحث الثالث: الآلية القانونية الدولية لمكافحة التغير المناخي. حيث تناولنا بالتحليل والتفصيل أهم الاتفاقيات الدولية لمحاربة التغيرات المناخية.

الفصل الأول :

الإطاري المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي

مع تطور العلاقات الدولية عبر التاريخ برزت من خلال هذه التطور الحاجة لتكريس الفعل التعاوني بين الأمم والشعوب حماية لمصالحها بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تنشط في مجالات عديدة في سبيل تحقيق أواصر التعاون، كما ساهمت ظاهرة العولمة في تزايد التعاون بين الدول، وفي هذا الصدد اعتمد المجتمع الدولي نهجا تعاونيا لمواجهة المشاكل والتعقيدات التي واكبت التطور العلمي والتكنولوجي، وكان لها تأثير سلبي على الحياة الانسانية جمعاء على رأسها ظاهرة التغيرات المناخية .

لهذا ستتناول الدراسة في الفصل الأول مبحثين: تناولت في المبحث الأول ماهية التعاون الدولي وفي المبحث الثاني أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي.

المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي ضرورة حتمية لجميع دول العالم، نظرا للتطورات العميقة التي أفرزتها وتيرة العولمة المتسارعة، سياسيا، واقتصاديا وبيئيا، حيث باتت مصالح الدول المتشابكة تفرض مزيدا من مجالات التعاون الدولي، بما فيها القضايا المعاصرة في العلاقات الدولية، أبرزها ظاهرة التغير المناخي التي تهدد أمن الدول والمجتمعات خاصة الفقيرة منها.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي:

لغة: وهو العون والظهير، يقصد به تبادل المساعدة، كما يقصد به العون المتبادل لتحقيق هدف معين، ويقصد به أيضا تظافر الجهد المشترك بين شخصين أو دولتين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك.[1]

اصطلاحا: كل عمل مشترك ومنسق لدولتين أو منظمتين دوليتين أو اقليميتين أو أكثر في مجال معين لتحقيق مصلحة مشتركة ومتبادلة بين الدول المتعاونة ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية وتحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف المتعاونة.[2]

تجتمع مختلف الدراسات المهتمة بموضوع التعاون الدولي على أن مفهوم التعاون الدولي ارتبط بالظروف المتعلقة بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له الدول المسماة حاليا بالدول النامية، وكذا معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية والغربية، والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية مستعملة التعاون كأحد الأساليب لتحقيق استراتيجية لكل دولة.

[1] محمد بن يعقوب السواح: القاموس المحيط، الجزء 3، ط 1، المكتبة العصرية، 2009، ص 1100.

[2] حنان نايف ملاعب: التعاون الدولي، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2015،ط1, ص 18.

هناك اختلاف حول وضع تعريف جامع مانع للتعاون الدولي وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله وتعدد الصور التي يمكن أن يتخذها التعاون الدولي والتي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت من ظاهرة التعاون الدولي متغيرة ومتطورة بشكل دائم.[1]

اما مصطلح "الدولي" فيستخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الدول.[2]

كما يعرف على أنه " تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك وهو المعنى الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية، والذي يفهم منه التظافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة كقوله تعالى: **"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ..."**.[3]

والترجمة الفرنسية لها هي coopération وترجمتها الإنجليزية cooperation والمصدر اللاتيني لها هو cumopéeratie ويفيد العمل سويا.[4]

يرى البعض التعاون الدولي لمكافحة الجريمة بأنه تبادل العون والمساعدة وتظافر الجهود المشتركة بين طرفي دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة مشتركة في مجال التصدي لمخاطر الإجرام، وما يرتبط به من مجالات أخرى مثل مجال العدالة الجنائية ومجال الأمن، أو لتخطي مشكلات الحدود والسيادة التي قد تعترض الجهود الوطنية لملاحقة المجرمين وتعقب مصادر التهديد سواء اقتصرت على دولتين فقط أو امتدت إقليميا وعالميا.

ويرى آخرون التعاون الدولي في المجال الامني " تقديم المساعدة من جانب سلطات دولة ما إلى دولة أخرى لتمكينها من معاقبة شخص أو أشخاص أخلوا بأمنها".[5]

---

[1] علاء الدين شحاتة: التعاون الدولي لمكافحة الجريمة – دراسة استراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، القاهرة :دار النهضة للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 8

[2] عادل يحي: الأحكام العامة للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، ايتراك للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 18-19.

[3] سورة المائدة: الآية 2.

[4] علاء الدين شحاتة: المرجع السابق، ص 18-19

[5] القحطاني فالح مفلح: دور التعاون الدولي في مكافحة تهريب المخدرات عبر البحار، جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة ماجيستر، قسم علوم الشرطة، 2008، ص 21.

ولكون الفرد محور أي تنظيم، فإن تحقيق رفاهيته وطمأنينته من شأنها دعم ركائز السلام والأمن الدوليين وتقليص حدة الأزمات التي تسببت في اللجوء إلى العنف والتي من صورها الإجرام بمختلف أنماطه. ومن بين الإجرام المنظم الذي يلقي عبئه على كثير من دول العالم، لما يلحقه بها من خسائر باتت تؤرق أنظمتها الأمنية الفردية والجماعية.[1]

ويعنى بمفهوم التعاون ذلك القدر من المساعدة والعون الذي تبذله سلطات دولة ما لدولة أخرى غيرها بغية توقيع العقاب بالمجرمين الذين أخلوا بالأمن فوق حرم إقليمها (أي اقليم الدولة الأخرى).[2]

يعرف الأستاذ Jean Touscoz التعاون الدولي بقوله "التعاون الدولي نشاط يقوم عضوين دوليين –دول بصفة أساسية–لتحقيق أهداف موحدة بصفة مستمرة عن طريق استعمال وسائل محددة بصفه مستمرة".

ومنه فالتعاون الدولي يقوم على مبادئ أساسية لتسيير العمل التعاوني بين الدول المتعاونة كالعدالة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز وتقديم المساعدة للدول وعدم الإخلال بأي نوع من أنواع الالتزامات الدولية أو التعدي عليها.[3]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر الأساسية التالية للتعاون الدولي:

أ. انه نشاط تقوم به الدول بصفة عامة.

ب. يهدف هذا النشاط إلى تحقيق مصلحة وأهداف مشتركة تسعى الدول إلى الوصول إليها.

ج. وجود أجهزة مؤسسات دولية تقوم بوظيفة التعاون الدولي.[4]

اما الدكتور صلاح الدين عامر فهو يفرق بين مفهومين معينين للتعاون الدولي، مفهوم ضيق ومفهوم واسع.

---

[1] إبراهيم علي: المنظمات الدولية (النظرية العامة)، القاهرة :دار النهضة العربية، بدون طبعة، 2001، ص 133.

[2] الفاضل محمد: التعاون الدولي لمكافحة الإجرام، مطبعة المقيد الجديدة، 1967، ص 4.

[3] علاء الدين شحاتة: مرجع سابق، ص 20.

[4] إبراهيم علي: المرجع السابق، ص 133.

فالمفهوم الضيق للتعاون الدولي، ينصرف إلى التعاون بين الدول coopération interetatique في حين يمتد المفهوم الواسع ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة.[1]

كما نجد عدة مفاهيم ذات صلة بمفهوم التعاون الدولي، والتي قد تكون مشتركة في بعض العناصر مع هذا المفهوم يمكن اختصارها فيما يلي:

1.التكامل:

يعرف كارل دويتش Karl Deutsch التكامل بأنه "الحالة التي تملك فيها جماعة معينه تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حاله يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف".

ويعرفه ليون ليندنبيرغ Leon Lindenberg بأنه العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض.

2.الشراكة:

عرفها جان توسكو "هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات تتعدد بغرض تحقيق أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة لتقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي، فالشراكة مثل ما يعبر عنها مدلولها اللفظي هي نظام مشاركة بين الأطراف في ميادين محددة بهدف الحصول على منافع مشتركة، قد تكون في شكل تعاون سياسي أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية، أما خصوصيات هذا المفهوم فتتمثل أساسا في وجود الأجهزة الدائمة والمصالح المشتركة.[2]

---

[1] رضا لهميسي: مبدأ التعاون في القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2003، ص 8-9.

[2] توفيق حكيمي: محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، 2009-2010، ص 9.

3. الاعتماد المتبادل:

إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسح العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كلا الطرفين في دراسة العلاقات الدولية.

تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة. تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا)، تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا، قد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء النقط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.[1]

4. الانتشار والتعميم:

يعني تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في مجالات أخرى إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن شعور بالحاجة إلى هذا التعاون، ولكن إقامة التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى، هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي، إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل.[2]

---

[1] مارتن غريفيتش, تيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 65.

[2] عبد الله مصباح زايد: السياسة الدولية، بيروت: دار الرواد، 2002، ص 167.

المطلب الثاني: مقومات التعاون الدولي ودواعيه

تندرج دواعي التعاون الدولي ومبرراته إلى عدة أسباب نذكر منها على الترتيب التالي:

أولا: التعاون الدولي البسيط[1]

لعل من أهم الصور الأولية للتعاون البسيط، تبادل الزيارات وعقد اللقاءات وتبادل الخبرات وتنظيم المناقشة، وسوف نلقي هنا الضوء على كل منها بإيجاز وذلك على النحو التالي:

1. تبادل الرسائل:

غالبا ما تبدأ دعوة الأطراف الدولية لإقامة شكل من أشكال التعاون بمبادرة من صاحب فكرة إقامة هذا التعاون، سواء كان دولة أو منظمة أو أحد الأجهزة داخل هذه الدولة أو المنظمة، أيا كان المستوى الإداري لها، وتكون هذه المبادرة في شكل إرسال خطابات أو رسائل أو بعض المطبوعات التي تحتوي على بعض المعلومات عن الطرف المرسل وأنشطته، وربما ظروفه العامة والمشكلات المشتركة التي يتعرض لها، والتي يرغب في إقامة التعاون بشأنها، وتصوره العام لبدء شكل من أشكال التعاون الأكثر تطورا مثل دعوة لزيارة أو ندوة أو مؤتمر أو لإجراء مشاورات ومناقشات أو لتبادل الخبرات أو عرض بعض المساعدات أو ربما دعوة لعقد اتفاق أو معاهدة أو لطلب مساعدة قضائية أو شرطية ...إلخ، فبمجرد الاستجابة لذلك يعد فعلية للتعاون ولتلاقي الإرادات والتي يمكن أن تشكل أساسا لعلاقة أو رابطة تعاونية متنامية بين أطرافها.[2]

2. تنظيم وتبادل الزيارات:

تتعدد أشكال الزيارات التي يمكن تنظيمها كصورة من صور التعاون كإجراء لتنمية هذا التعاون ودعمهم، فالزيارات يمكن أن تتم بشكل رسمي أو شبه رسمي أو غير رسمي، وقد تكون معلنة أو سرية، كما يمكن أن تكون الزيارة

---

[1] علي فاروق علي: التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات في ضوء القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2008، ص 18.

[2] علاء الدين شحاتة: مرجع سابق، ص 85-86.

بدعوة من الدولة أو الجهة المستقبلة كما يمكن أن تكون بناء على طلب الطرف الزائر، ويمكن أن تكون الزيارة فردية أو جماعية، على شكل بعثة أو وفد.[1]

وإذا كانت أشكال الزيارات تتعدد فإن الغرض من الزيارة قد يختلف فيمكن أن تكون الزيارة لمبعوث بديلا عن تبادل الرسائل، كما يمكن أن تكون الزيارة لمجرد التعارف على الطرف الآخر، كما يمكن أن تكون بهدف إجراء مشاورات وتبادل الرأي أو الخبرة أو المعلومات سواء بالنسبة لموضوع معين أو موضوعات عامة وغالبا ما تستهدف دراسة سبل دعم وتنمية التعاون بين الطرفين.[2]

3. تبادل الآراء والخبرات وتنظيم حلقات المناقشة

من الصور الأولية البسيطة للتعاون التي يمكن أن تتداخل أو تتشابه مع تنظيم وتبادل الزيارات نجد صورة أخرى، تتمثل في عقد لقاءات لتبادل الآراء والخبرات وغالبا ما تتم هذه اللقاءات على هامش المؤتمرات الكبرى التي يشارك فيها العديد من الوفود عالميا أو إقليميا.

كما يمكن أن تتم بين مسؤولي الاتصال بالسفارات أو المكاتب الجغرافية الإقليمية للمنظمات والأجهزة المعنية من جهات أو أطراف في دائرة عملهم أو بالقرب منها بناء على رغبة الجهة التي يمثلونها أو الأطراف الأخرى.

كما يمكن لجهات أن تبادر بتنظيم حلقات مناقشة كشكل من أشكال هذه اللقاءات والتي لا ترقى إلى مستوى الدورات التدريبية أو الاجتماعات الرسمية أو المؤتمرات وتمثل كافة هذه الصور من اللقاءات وسيلة طيبة للحوار والمناقشة والتشاور للتعارف وتبادل الرأي والخبرة، وطرح الأفكار والتصورات، وتدارس تنمية وتشجيع التعاون فيما بينها بين الأطراف التي تتوافق مصالحها وأهدافها.[3]

---

[1] علي فاروق علي: مرجع سابق، ص 22.

[2] علاء الدين شحاتة: مرجع سابق، ص 86.

[3] المرجع نفسه: ص 88-89.

هذه كانت بعض الصور الأولية للتعاون البسيط، والتي تتمثل في تبادل الخطابات والرسائل وتنظيم وتبادل الزيارات وتبادل الرأي والخبرة وتنظيم حلقات المناقشة، لننتقل لبيان بعض الصور الأكثر تطورا للتعاون الدولي البسيط، والذي يعد خطوة أخرى نحو تعاون أكثر فاعلية، والتي تتمثل في تنظيم دورات تدريبية وتنظيم اجتماعات واجراء مفاوضات وتنظيم مؤتمرات دولية، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات ومعاهدات، وإنشاء كيانات لإدارة التعاون كالمكاتب والأمانات والمنظمات على النحو التالي:

1. تنظيم الدورات التدريبية:[1]

يعد تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في أجهزة العدالة والمعنيين بمكافحة الأنشطة غير المشروعة على المستوى الدولي، صورة أكثر تطورا للتعاون الدولي الذي يستهدف تقريب وجهات النظر، وتوحيد المفاهيم بين المشاركين في الدول المختلفة من خلال تبادل الخبرة وطرح موضوعات ومشكلات للتدارس المشترك، والتعرف على أحدث التطورات في مجالات الأنشطة غير المشروعة وأساليب مكافحتها. وغالبا ما يجري تنظيم مثل هذا التدريب من خلال المنظمات أو الدول أو الاجهزة الكبرى ذات المستوى الأكثر تقدما. يمكن أن يشجع الاطراف الأخرى على المشاركة في هذه الدورات والبرامج العديد من الفوائد للجهات المنظمة والمشاركين في هذه الدورات، فالجهة المنظمة يمكنها من خلال عقد مثل هذه البرامج، أن تطرح ما تريده من موضوعات حيوية، كما أنها تعلن عن دورها الرائد، لتزيد من ثقة الاطراف الأخرى في أدائها فيما يشجع على إجراء المزيد من التعاون معها، وربما يضعها في مكانة خاصة لدى المتدربين والجهات التابعين لها.

وعلى جانب آخر فإن هذه البرامج يمكن أن تفيد متلقي التدريب عن طريق زيادة مهاراته وخبراته ومعلوماته وقدراته على التعامل مع الأجهزة الدولية الأخرى، الأمر الذي ينعكس على الجهة التي ينتمي إليها بفائدة.[2]

[1] علي فاروق: مرجع سابق، ص 25.

[2] علاء الدين شحاتة: مرجع سابق، ص ص 90-91.

2. تنظيم الاجتماعات واجراء المفاوضات

إذا ما التقت إرادة طرفين أو أكثر من أطراف العلاقة الدولية على الانتقال من مرحلة تبادل الآراء ووجهات النظر إلى مرحلة التشاور والحوار والمناقشة والتباحث والمفاوضة من أجل تنظيم العلاقات بينها أو ترتيبها بشكل أو بآخر.[1]

3. تنظيم المؤتمرات الدولية لمكافحه الجريمة

من الأساليب البسيطة والمتطورة، تنظيم المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة حيث تتعدد وتتنوع في أشكال مختلفة، فمنها مؤتمرات عالمية واقليمية، ومنها ما تنظمه جهات حكومية وغير حكومية، ومنها ما يتناول مكافحة الجريمة بوجه عام، أو ما يخصص لمكافحة أنماط معينة منها، مثل جريمة غسل الأموال، أو الجريمة المنظمة، أو جريمة المخدرات، ومنها ما يعقد مرة واحدة، أو يعقد بشكل دوري متكرر على هيئة دورات سنوية أو كل عامين أو أكثر أو خمسة.[2]

4. توقيع الاعلانات المشتركة ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج والبروتوكولات الثنائية

وتلجأ الجهات المعنية بتحقيق العدالة حال تلاقي وجهات النظر واتفاقها على تطوير أوجه وسبل التعاون فيما بينها على صياغة ذلك في صورة إعلان مشترك أو مذكرة تفاهم أو اتفاقية ثنائية.

ثانيا: التعاون الدولي المتوسط

يتدرج التعاون من صورته البسيطة إلى صورة أخرى، وهي التعاون الدولي المتوسط والتي تتميز باتجاهاتها علاوة على الجوانب الإجرائية والتنفيذية إلى الجوانب القضائية والقانونية والجوانب الفنية الأمنية. وفي الواقع فإنه يصعب حصر كافة صور وأشكال التعاون، إلا أنه يمكن القول بأن التعاون الدولي المتوسط هو ثمرة التعاون البسيط حيث ينتج تعاونا أو وسيطا في مجال تحقيق العدالة القضائية المتمثلة في:

[1] علي فاروق علي: مرجع سابق، ص 26.
[2] المرجع نفسه: ص 56.

- توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- انشاء كيانات تنظيمية مشتركة لإدارة التعاون الدولي.
- التسليم.
- تبادل المساعدة الشرطية والأمنية.
- تبادل المساعدات القضائية.[1]

ثالثا: التعاون الدولي الوثيق

متى توحدت بعض الدول فلا مجال هنا للقول بتعاون دولي، وذلك على سند من القول بأن السلطة تكون واحدة موحدة على أنه قد يوجد نوع من التعاون الوثيق بين الدول، ويؤدي هذا التعاون إلى:

1- الاتجاه التوحيدي القانوني والتشريعي بالالتزام بقوانين موحدة.

2- الاتجاه إلى التوحيد القضائي بإنشاء كيانات قضائية دائمة فيما بين الدول.

3- الاتجاه إلى التوحيد الشرطي بتنفيذ الاعمال الشرطية والروتينية اليومية بشكل مشترك.[2]

المطلب الثالث: أهداف التعاون الدولي

من أهم الاهداف التي يرمي إليها التعاون الدولي منذ نشأته هو تحقيق السلم والأمن الدولي وذلك لأن الأسباب الرئيسية التي دفعت الدول إلى تفعيل التعاون هو معاناتها من الحروب والصراعات التي دامت سنين لذا يوصف السلم الدولي هو من أولى أولويات هذا التعاون فمتى تحقق السلم العالمي ستتحقق تبعا لذلك كافة الأهداف الأخرى التي يسعى إليها التعاون بمختلف أشكاله.[3]

---

[1] علي فاروق علي: مرجع سابق ،ص 69.

[2] عبد الحليم ضيف الله: مبدأ التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الدولية، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2020-2021، ص 46.

[3] محمد مؤنسي محب الدين: الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية، الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2010، ص 15.

ويهدف التعاون الدولي إلى تسهيل وتسريع عمليه التنمية واستغلال الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للدول المتعاونة، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول المنفردة المحافظة على مكانتها وحصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية، بسبب تصاعد المنافسة الدولية وما يجعلها تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف مواجهة مشتركة للمنافسة الأجنبية وتكوين قوة اقتصادية مشتركة.[1]

ويهدف أيضا إلى احتواء الأزمات والاضطرابات والتوترات بين الدول حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب والتعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف، بسبب تخوفها من إمكانية تحول تلك الخلافات سواء السياسية، الاقتصادية أو التاريخية لحرب بينها، وبالتالي تعتمد النهج التعاوني بدل النهج الصراعي لفض تلك المشاكل، فقد أظهرت التجارب التاريخية في العديد من المناسبات تقاربا بين دولتين متنافستين حول مجال سياسي أو اقتصادي معين يكاد يتحول لحرب بينها، ومن جهة اخرى يمكن التعاون الدولي من دفع الخطر الأجنبي ومواجهته بشكل جماعي، إذ كثيرا ما تقوم الدول بتبني سياسات أمنية مشتركة بهدف مواجهة التهديدات الخارجية المشتركة مثل التقارب التعاوني بين دول الخليج التي أحست بوجود خطر أجنبي عليها والمتمثل خاصة في الدولة الإيرانية التي تملك طموحات الزعامة على منطقة الخليج والشرق الأوسط وهو ما دفع المماليك الخليجية لتأسيس كيان تعاوني في مجلس التعاون الخليجي.[2]

[1] امال عبد اللطيف ونوال رمضاني: التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية-الاتحاد الأوروبي نموذجا-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي: تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، 2017، ص 13.

[2] غلام الله مشوك: التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، 2001-2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 11.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتاب بأن الصراع لا التعاون هو الأبرز في العلاقات الدولية، يبدو أن حقيقه الأمر هو أن الصراع والتعاون يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية، أي أن التعاون الدولي جزء أساسي في حقل العلاقات الدولية وأصبحت أهميته تزداد يوما بعد يوم في الجوانب النظرية والتطبيقية، ولحاجتنا الدائمة إلى اختيار جملة من الأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية حيال الظواهر الدولية، يفضل الباحث التطرق إلى رؤى وكيفية تحليل أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيال التعاون الدولي، وصولا إلى المحاولات الجارية، لإيجاد فرضيات عملية وقابلة للتطبيق بخصوص عملية التعاون الدولي، فهناك ثلاث مدارس رئيسية في العلاقات الدولية تناولت التعاون الدولي بالتفصيل وطورت كيفية معالجتها له ولحد الآن تجري تطوير رؤيتها بصورة مختلفة وبالتالي هي المداخل الأكثر تأثيرا في التنظير عن التعاون الدولي في حقل العلاقات الدولية.[1]

المطلب الاول: المدرسة الواقعية

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغير الظروف الدولية، فهناك واقعيون تقليديون وواقعون جدد وغيرهم، فالواقعون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفر منه. هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالا.

بالمقابل تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنوية، الطبيعة البشرية وتركز على فوضوية النظام الدولي، بل تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي، وحسب الواقعية الجديدة أو البنوية، لا تشير الفوضى إلى عدم وجود حكومية المركزية عالمية فحسب بل تشير أيضا إلى خطر أن تصبح الدولة

[1] سمير جسام راضي: مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext8ald=65657

هدفا لأعمال العنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة تمنع ذلك، وطرح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا، بسبب عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى أنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون، أو على الاقل لا تصبح أسوء مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة الأخرى.[1]

ترى الواقعية الجديدة أو البنيوية، أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، وأن الدول هي أطراف فاعلة، ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع للسلوك هو المصلحة الذاتية، فضلا عن ذلك فإن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا: الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول بـ" المكاسب النسبية"، فبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون الآخر.

وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه، أي أن الدول هي المعنية في المقام الاول بتحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص، يستند الواقعيون على نموذج معضلة السجين لشرح ما سبق.

بشكل عام تجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدودا معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى التي تخاف فيها الدول من التعاون على المدى الطويل، الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون أو الانحراف (Defection) من جانب الشركاء، يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل.[2]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول: أن المدرسة الواقعية، بصورة عامة، تطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير بشأن التعاون الدولي طويل الأمد، حيث أن أسبابا من قبيل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى تشكل في

[1] سمير جسام راضي :مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.

رؤيتهم عقبات جدية تعتري عمليه التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.[1]

المطلب الثاني: المدرسة الليبيرالية

من أهم الفرضيات التي تقوم عليها الليبيرالية الجديدة أن الأفراد والدول بناء على العقلانية يمتلكون القدرة على حل مشاكلهم من خلال العمل الجماعي، فالتعاون الدولي يكون من أجل الاستفادة المتبادلة وهو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول فضلا على تركيز الليبيرالية الجديدة على السلام الديمقراطي والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة وتؤكد على قيام الدول لتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي.[2]

اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقفا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي. هذا الموقف ينبع من حقيقة أن تحليلها يركز أساسا على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها، وبسبب تركيزهم الاقتصادي أكد العلماء الليبيراليون أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين في الدول، وتهتم بتعزيز موقعها وبمقارنته مع الدول الأخرى، وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول، فالدول تخاف من عدم امتثال الشركاء ومن تعرضها للخداع، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق، تلعب الأنظمة الدولية دورا مهما، حيث توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات

[1] سمير جسام راضي :مرجع سابق.

[2] أنور محمد فرج :النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2007، ص 404.

والتغلب على الخوف والخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية، فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون.[1]

وفي إطار تعزيز التعاون بين الدول تصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الاجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، وصورة السياسة العالمية المنبثقة عن هذه النظرية الليبيرالية هي صورة نظام معقد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، والسياسة الدولية من وجهة النظر الليبيرالية لا تقوم على أساس لعبة محصلة الصفر، أكثر من قيام علم الاقتصاد الدولي على تلك اللعبة، أما المصالح فهي دوما قابلة للتوفيق والمصالحة.[2]

كما يظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول عن سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية والمتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات تعتبر من جانب شركائها بأنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم حيث تتفق الليبيرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية في صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين.[3]

فعلى الرغم من أن الغش والخداع يبقيان كعائقين أساسيين أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلة يكمن في المؤسسات، وخلق أنظمة أو اجراءات خاصة بمراقبة الغش أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية المتبادلة، حيث أن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون، كما توفر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشأ نقاط الاتصال. وبالتالي تقلل من عدم اليقين، وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يفعل بشكل أفضل عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكهم. كما تسهل المؤسسات التغيير في استراتيجيات الدول بحيث يمكن للدول ذات المصالح العقلانية الخاصة مواصلة التعاون بشكل موثوق مع الزمن.[4]

---

[1] سمير جسام راضي: مرجع سابق.

[2] نصار الربيعي: دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 118.

[3] جينيفير ستيرلينغ فوكر: الليبيرالية الجديدة في نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 295.

4 سمير جسام راضي، المرجع السابق.

إن وجود الأنظمة يدل على أن التعاون ممكن بالتأكيد، ضمن حلبة تسودها الفوضى. ذلك لأن الفوضى لا تعيق التعاون، بل تجعل تحقيقه صعبا، وأن الأنظمة القائمة ينبغي أن تستمر حتى في غياب طرف مهيمن.

تظهر أهمية الأنظمة الدولية أيضا كوسيلة داعمة للتعاون بين الدول، التكاليف والمعاملة بالمثل، لأنها توفر المعلومات حول توقع مشاركة الفاعلين في الحاضر والتزاماتهم المستقبلية لهذه الترتيبات، في الدول تعمل في نهاية المطاف لاتخاذ اجراءات ضد السلوك غير المتعاون الذي قد يعرقل تحقيق المكاسب الفردية، وفي الوقت نفسه يقيس المنشقون المحتملون أيضا النتائج المترتبة على سلوكهم اللاتعاوني من حيث اتباع تفضيلاتهم ومصالحهم الخاصة.[1]

وعلى ضوء ما سبق تبين أن نظرية الليبيرالية بجميع تياراتها طغت عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز الاتجاهات الواقعية الجديدة ولديها نظرة تفاؤلية بشأن التعاون الدولي وتحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي كما توضح جملة عقبات تعتري هذه العملية، ولكن بشكل عام تصطدم بعض الأفكار الليبيرالية بالواقع مما يدفعها إلى تكييف أكثر لفرضياتها ونظرياتها مع الواقع وتساهم هذه النظريات في ازدياد عملية التعاون الدولي.[2]

[1] سمير جسام راضي: مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: المدرسة البنائية

تركز النظرية البنائية على تأثير الافكار، حيث يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعيه تاريخيه وتؤكد على أن الفوضى لا تعني حتميه الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد وما هي في نهاية الامر الا ما تصنعه الدول منها، وبالتالي لا علاقه للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية، قدري ما هو حاله مرتبطة بنوعيه الثقافة السائدة في المجتمع.

وتنجم المعضلة الأمنية حسب البنائيين عن الغموض المفترض في السياسة الدولية بسبب أن الدولة لا يفترض انها لا تعرف بدرجه كافيه نوايا الدول الاخرى، ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس ثابت. في الهويات تحدد المعاني وبالتالي تقلل الغموض، في المعضلة الأمنية اللانهائية النابعة من فوضى النظام الدولي وما يترتب عليها من سعي كل دوله بمفردها وراء مصالحها دون الاخذ في الاعتبار مصالح الآخرين.[1]

تقدم البنائية نفسها على انها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الايجابي على الاخرين، وتعتبر تحقيق الامن مسؤوليه الجميع، وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقول به الواقعية. وذلك لان الذات هنا، التي تبني عليها المصالح هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي فان المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية وبالتالي هناك اهداف ومصالح مشتركه، وكذلك مخاطر مشتركه، تقتضي تحقيقها وجود تعاون دولي.

ترى البنائية امكانية تحقيق التعاون تحت ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضايا معينة، فكيفيه توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية (إلى جانب توزيع القوة المادية)، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينهما ممكنا، ما يعني أن التسليم بوجود مصالح مسبقة، يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقا للمدرسة البنائية.[2]

فالبنائية لديها أفكار وبالتالي تأثيرات معينة بشأن التعاون الدولي يمكن ايجازها كالآتي:

---

[1] نصار الربيعي: مرجع سابق, ص 114.

[2] المرجع نفسه.

1. التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول.
2. الغموض والشك المتبادل ينبغي أن يعامل كمتغير وليس كثابت.
3. اوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، حيث أن تحليل الهويات وأثر الثقافات والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حدا أدنى من التنمية أو توفر أدنى التجانس الاقتصادي.
4. اعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهويه الدولة في السياسة العالمية، هي جزئيا نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا لذلك فإن سياسة الهوية المحلية لها تأثير مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي. فالواقعية القائمة على القول بأن التعاون هو المفروض من قبل الاقوياء وأحيانا من قبل المؤسسات، وتتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية. أما الليبيرالية الجديدة القائمة على أساس المصلحة تؤكد أن التعاون الدولي، هو دالة للمصالح العقلانية لكل المؤسسات اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة أو المصالح المشتركة. أما النظرية البنائية القائمة على المعرفة تقول أن المعرفة والمؤسسات تتظافران لخلق التفاهم المشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون.[2]

[1] سمير حسام راضي: مرجع سابق.

[2] Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Valker Rittberger: Theories of international regimes (Cambridge University Press 1997)

الفصل الثاني :

مقاربة معرفية للتغيرات المناخية

الفصل الثاني: مقاربة معرفية للتغيرات المناخية

تعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم أبرز القضايا المهمة للدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لما لها من آثار سلبية طالت مختلف المجالات الإنسانية، والناتجة عن نزايد الأنشطة البشرية، وسوء استخدام الموارد الطبيعية، وادهور البيئة أصبح تحديا واضحا لا يمكن تجاهله. وقد أخذت التغيرات المناخية منحى خطير، يهدد الأمن الانساني أشد وطأة من خطر الحروب على البشرية.

وعليه سيتم التفصيل في هذا الفصل انطلاقا من المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف ظاهرة التغيرات المناخية.

المبحث الثاني: التغيرات المناخية: أسبابها وآثارها.

المبحث الثالث: التغيرات المناخية والتغيرات الأمنية.

المبحث الأول : تعريف ظاهرة التغيرات المناخية

يعد موضوع التغيرات المناخية من أكثر الموضوعات التي تمس مستقبل البشرية على كوكب الأرض، والتي حازت على اهتمام العديد من الباحثين والعلماء في العقود الأخيرة من القرن الماضي والحالي. والوقوف على ماهيته وأسبابه والآثار الناجمة عنه ومدى تأثيرها على مختلف القطاعات الحياتية.

المطلب الأول: تعريف المناخ والنظام المناخي

لبيان ماهية التغير المناخي لابد من التطرق إلى المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم أو المتداخلة معه التي يتعين الوقوف على مدلولاتها على حدى، ثم الاطلاع على ارتباطها وتداخلها معه. ومنها: المناخ، الطقس، النظام المناخي، التغير المناخي.

أولا: تعريف المناخ:

يعرف المناخ على أنه الحالة المتوسطة للطقس على مدى واختلافه على مدى فترة زمنية محددة. ومنطقة جغرافية معينة...، كما أنه يختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى ومن عقد لآخر، أو على مدى زمني أطول مثل العصر الجليدي... . ويعبر احصائيا عن التغيرات الهامة التي تطل لعقود أو أكثر بالتغير المناخي[1].

كما يعرف المناخ بطريقة مبسطة على أنه:

ذلك الوصف الاحصائي للطقس في صيغة تغير في الكميات (مثلا كميات الأمطار، درجة الحرارة... الخ) في مناطق مختلفة وفي فترات معينة[2].

[1] سعد الدين خرفان: تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول ، سوريا، الهيئة العامة للكتاب، 2009، ص 03.

[2] تسعديت بوسبعين: " آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015 ص 03.

يعرف المناخ عادة بأنه الطقس المعتاد في مكان ما خلال فترة زمنية معينة تتراوح بين عدة أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين، وتعتبر الفترة التقليدية هي 30 عاما.[1]

أما الطقس يعني حالة التقلبات الجوية وما يتعلق بها من جهات هوائية وأمطار وأعاصير التي تحدث ضمن احدى طبقات الغلاف الجوي القريبة من سطح الأرض وهي طبقة التروبوسفير التي يبلغ ارتفاعها عن سطح الأرض ما بين 08 و 15 كلم.[2]

ويقصد به وصف حالة الجو في يوم معين من حيث درجة حرارته، او نوع الرياح التي تهب في ذلك الوقت وغيرها من المعلومات التي ينعرف عليها الناس يوميا ليسترشد بها أصحاب الأعمال المرتبطة بحالة الطقس مثل الطيارين والملاحين وغيرهم.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم المناخ يرتبط بمفهوم الطقس أو الجو، والذي يعبر بدوره عن مختلف التغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي من حرارة، رياح، وغير ذلك. والتغير في الطقس هو ناتج عن التغيرات السريعة لأنظمة الطقس.

ثانيا: تعريف النظام المناخي:

يعرف النظام المناخي بأنه: ذلك النظام التفاعلي الذي يتألف من خمسة عناصر وهي: الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الثلجي وسطح الأرض والغلاف الحيوي. وتتأثر هذه العناصر بآليات خارجية أهمها الشمس. كما يعتبر تأثير الإنسان قوة خارجية أيضا.[4]

عرفت الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ في المادة 1 الفقرة 3 النظام المناخي بأنه: يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها. يتطابق هذا التعريف مع تعريف هيئة

[1] شيخة الحوسني: " تقرير حالة البيئة في امارة أبو ظبي "، 2017، ص 109.

[2] نادية حمدي صالح: الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص 234.

[3] وهيبة مشدن: " الاحتباس الحراري وأثره على التنمية المستدامة في البلدان النامية "، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 04.

[4] تسعديت بوسبعين: مرجع سابق، ص 04.

IPCC من حيث أنه النظام الذي يتنج من تفاعل خمسة عناصر رئيسية هي (الغلاف الجوي والهيدروسفير والكربوسفير وسطح الأرض والبيوسفير) .[*][1]

من خلال ما سبق ينشأ مناخ الأرض من تفاعل خمسة مكونات رئيسية للنظام المناخي: الغلاف الجوي (الهواء)، والغلاف المائي (الماء)، والغلاف الصخري (الطبقة الصخرية العليا للأرض)، والمحيط الحيوي (الكائنات الحية).

المطلب الثاني: تعريف ظاهرة التغيرات المناخية:

تعتبر تقلبات الطقس وتغيرات الحرارة أمر طبيعي مع اختلاف الفصول، لكن حين تزيد حدة هذه التغيرات وتصبح غير اعتيادية وتتداخل الفصول لمدة طويلة تسمى هذه الظاهرة بالتغير المناخي. وقد تتعدد الأسماء والمصطلحات التي تعبر عن هذه الظاهرة في الكتب ووسائل الإعلام. إلا أنها تحمل نفس المدلول (ارتفاع حرارة الأرض الهوية الحرارية، الاحتباس الحراري، الدفء العالمي، مفعول الدفيئة)

تعتبر قضية التغير المناخي أحد أبرز القضايا المتداولة على الساحة الدولية، والتي تشكل تحديا يواجه البشرية جمعاء؛ حيث لم تعد هذه الظاهرة متداولة فقط في المجال العلمي البيولوجي والايكولوجي، بل أصبحت شاملة لكل المجالات الحيوية وفي كل دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة. وذلك لأبعادها المجهدة وتأثيرها على شتى المجالات. وبدأت أولى بوادر الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية منذ نهاية القرن التاسع عشر. بعد أن تمكن علماء وباحثون في مجال علم المناخ والأرض من التأكيد على أن مناخ الأرض في تغير مستمر. وبطريقة سيكون لها آثار سلبية مستقبلية على البشرية ونمط حياتها وعليه بدا الاهتمام الأكاديمي بهذه الظاهرة وقدمت لها تعاريف عديدة منها ما هو بسيط ومنها ما هو تقني علمي غير أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه دوليا لمصطلح المناخ.[2]

---

[*] الهيدروسفير: هو الغلاف المائي ويشمل كل المياه المالحة والعذبة التي توجد على سطح الأرض أو في صخورها أو في هواءها أعظمها مياه البحر. أما البيوسفير: فهو الغلاف الحيوي وهو الحيز الذي توجد به الحياة ويشمل جميع الكائنات الحية. أما الكربوسفير: فهو الغلاف الثلجي المغطى من سطح الأرض بالماء في صورته المتجمدة (الجبال الجليدية).

[1] وهيبة مشدن: مرجع سابق، ص 04.

[2] فتحي معيفي: " تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص 438.

تعد ظاهرة تغير المناخ من الظواهر الخطيرة التي أصبحت مصدر قلق العلماء في العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات والقياسات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ تعزى إلى زيادة نسبة انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة. خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم، البترول، الغاز) إلى جانب إزالة الغابات الاستوائية. ففي فيفري 2004 حذر ديفيد اندرسون وزير البيئة الكندي أنه ليس من المحتمل أن يتسبب الارهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي. في نفس العام اقترح كبير علماء الحكومة البريطانية السبب لـ ديفيد كينغ بان تغير المناخ يشكل تهديدا أكبر بكثير لاستقرار العالم من الارهاب الدولي[1].

كما تشير ظاهرة التغير المناخي إلى التغيرات الموسمية التي تجري على مدار فترة زمنية طويلة. والمتعلقة بالتراكم المتزايد لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. ويعرف تغير المناخ بشكل عام على أنه: تغير مؤثر وطويل المدى في معدل الطقس يحدث لمنطقة معينة الذي يشمل معدل حالة الطقس على معدل درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار، وحالة الرياح وأمور مناخية أخرى[2].

أما خبراء فريق اللجنة الدولية للتغيرات المناخية للأمم المتحدة (IPCC) فيقدمون تعريفا يعتبر أن التغيرات المناخية كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف احصائي والتي يمكن أن تستمر لعقود متتالية وتشمل هذه التحولات كل تغير سببه التقلبات الطبيعية أو الأنشطة البشرية ويشير هذا التعريف إلى التغيرات التي تم رصدها عن طريق بحوث إحصائية والتعبير عنها من خلال الإحصاءات ولا يمكن رصدها بالعين المجردة كما أشار أن أسبابها تتنوع بين طبيعية وبشرية[3].

[1] أمينة دير:" أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي "، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 60.

[2] سيد علي صلاب: " الحماية الدولية لحقوق الشعوب الأصلية من تغير المناخ "، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2020 ص 31.

[3] فتحي معيفي: مرجع سابق، ص 438.

وتعرف المنطقة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تغير المناخ أنه تغيرات طويلة الأجل في متوسط الظروف الجوية ويرى خبراء النظام العالمي لمراقبة المناخ (GCOS) أن تغير المناخ يعني: "جميع التغيرات في نظام المناخ بما في ذلك دوافع التغير والتغيرات نفسها وآثارها". كما يعرف التغير المناخي بأنه اختلاف في الظروف المناخية المعتادة كدرجة الحرارة أو سقوط النيازك الكبيرة. ومؤخرا بسبب نشاطات الانسان المختلفة.[1]

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) فقد اعتبر التغيرات المناخية: كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف احصائي. والتي يمكن أن تستمر لعقود متوالية. الناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي.[2]

التغير المناخي هو أي تغير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس يحدث لمنطقة معينة. معدل حالة الطقس يمكن أن يشمل معدل درجات الحرارة، معدل التساقط وحالة الرياح. هذه التغيرات يمكن أن تحدث جراء العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية، ومؤخرا بسبب النشاطات الصناعية للإنسان.[3]

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في فقراتها الأولى التغيرات المناخية على أنها:

"تلك التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الدي يفضي إلى تغير في الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، وعلى فترات زمنية مماثلة."

يعتبر هذا التعريف أن النشاط البشري أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى التغير المناخي كما أنه يفرق بين التغير المناخي والتقلب الطبيعي للمناخ. والمناخ في حالة تغير مستمر طوال تاريخ الأرض. لكن معظم هذه التغيرات تحدث على نطاقات زمنية فلكية أو جيولوجية بطيئة للغاية بحيث يمكن ملاحظتها على مستوى بشري ويشار إلى

[1] فتحي معيفي: مرجع سابق، ص 439.

[2] منى طواهرية: " التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2022، ص 352.

[3] طارق راشدي: " قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018 "، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 11، العدد 03، نوفمبر 2020، ص 799.

التغير المناخي الطبيعي الذي يحدثه الإنسان. وهو الاستخدام الذي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.[1]

ينطلق التغير المناخي من الغلاف الجوي للكرة الأرضية يحبس الأشعة الحرارية للشمس (الأشعة تحت الحراء غير المرئية) وكمية الحرارة المحتبسة تعتمد على معدلات غازات الاحتباس الحراري، ومن أهم هذه الغازات: أكسيد الكربون بدرجة أولى، الميثان وأسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت ومركبات الكربون الفلورية الكلورية. فهذه الغازات تعمل على كتم وحجز الانعكاسات الاشعاعية للطاقة الشمسية وما تحمله من نواتج عند ارتدادها إلى الفضاء الخارجي بعد اصطدامها بسطح الأرض مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.[2]

وكلما زادت هذه الغازات في الغلاف الجوي زاد معها الاحتباس الحراري وأصبحت الكرة الأرضية أكثر حرارة، وللغازات المذكورة سلفا قدرة كبيرة جدا على الاحتفاظ بالحرارة؛ حيث يحفظ أكسيد النيتروجين بما يعادل 250 ضعفا من الحرارة مقارنة بحرارة ثاني أكسيد الكربون ويحتفظ الميثان بحوالي 20 ضعف مقارنة بثاني أكسيد الكربون.[3]

وبالتالي فإن زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي الناتجة من الانبعاثات التي تصدرها الصناعات المتعددة والاستخدامات إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض المختلفة للطاقة الأحفورية واحتراق الوقود سيؤذي حتما والذي يتسبب في الاخلال بالعديد من النظم البيئية المائية والأرضية، حيث ارتفعت درجة حرارة الكوكب إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية كما يتوقع العلماء ارتفاع درجة حرارة العالم بحلول

[1] فتحي معيفي: مرجع سابق، ص 439.

[2] طارق راشد: مرجع سابق، ص199 – 200.

[3] مقدم عبيرات: عبد القادر بلخضر، " الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 7، 2007، ص 48.

منتصف القرن الواحد والعشرون على سطح الأرض بمقدار 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية مما سيؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار نصف إلى 2 متر.[1]

ويعتبر تغير المناخ الآن حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر الناتج لانبعاثات الغازات الدفيئة وهناك الكثير من عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة التنبئية لعلوم المناخ، حيث يدل تغير المناخ على المدى الطويل تهديدا للتنمية البشرية، وهناك أدلة نستشهد بها على التغيرات المناخية ارتفاع درجة الحرارة منها ذوبان الجليد كالتي تزيد في ارتفاع منسوب البحار حول العالم بنسبة تتراوح مابين 25/10 سم.[2]

المبحث الثاني: أسباب وآثار التغيرات المناخية:

نظرا للاهتمام المتزايد بظاهرة النغير المناخي، وما ألحقته من أضرار وخيمة على جميع الأصعدة. وجب أولا معرفة الأسباب التي تؤدي لهذه الظاهرة، ثم نتطرق لآثارها.

المطلب الأول: أسباب ظاهرة التغيرات المناخية:

أظهرت الدراسات التي أجريت على مدار سنوات عديدة أن التغير المناخي يرجع إلى أسباب طبيعية وأخرى بشرية. وعليه سنتطرق في هذا المطلب لهذه الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور هذه الظاهرة.

[1] طارق راشدي: مرجع سابق، ص 200.

[2] كيفن واتكينز: " تقرير التنمية البشرية: مقارنة تغير المناخ "، التضامن الإنساني في علم منقسم يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، ص 08.

أولا: الأسباب الطبيعية:

يحدث التغير المناخي نتيجة تقلبات طبيعية وهو جزء طبيعي من تقلب الأرض الطبيعي، والذي يرتبط بالتفاعلات الحاصلة بين الغلاف الجوي والمحيطات والأراضي. فضلا عن التغيرات في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض ونشاطات البراكين.[1]

وعليه سوف ندرج أهم الأسباب الطبيعية في النقط التالية:

1) **البراكين:**

إن الحركات العنيفة التي عرفتها الكرة الأرضية أدت إلى انفجارات بركانية غيرت مكونات الغلاف الجوي وطبقاته المختلفة. ويوضح علماء المناخ أن الكوكب في 100 ألف سنة الأخيرة عرف عدة دورات مناخية بين الواحدة والأخرى 7 آلاف سنة. لذا فالتغيرات المناخية الراهنة ماهي الا استمرار لنشاط المجموعة الشمسية التي تؤثر على الكواكب المختلفة والغلاف الجوي، فالنشاط البركاني وما يحدث عنه من زيادة انبعاث ملوثات جديدة في الغلاف الجوي يؤدي إلى احداث تغيرات مناخية.[2]

ويؤكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الراجع ان للنشاطات البركانية أثرا مهما في تخفيض درجة حرارة الأرض وليس في الرفع منها، وبالمقابل فقد خفض انفجار بركان نيناتوبو في الفلبين عام 1991 درجة الجرارة 1° في نصف الكرة الشمالي. وليست المعلقات الناتجة عن الانفجار هي مصدر التبريد فقط فالحمم المقذوفة هي مصدر للتبريد كذلك. وعلى الرغم من أن تأثيرها مهم. لانها تطيل المنطقة المعتمة مما يقلل من امتصاص الأشعة الشمسية. إلا أن هذه الظاهرة تبقى محلية ولا تدوم طويلا.[3]

[1] عيسى جعيرون: " فعالية الجهود الدولية في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية "، رماح للبحوث والدراسات، العدد 34، أوت 2019،

[2] مفيدة بن لعبيدي: " أثر ظاهرة التغير المناخي على الأمن القومي للدولة العربية الجزائر أنموذجا " ، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، العدد 60، نوفمبر 2017، ص 235.

[3] تسعديت بوسبعين: مرجع سابق، ص 07.

2) تغيرات معالم دوران الأرض والإشعاع الشمسي:

تدور الأرض حول نفسها بمحور منحرف عن المركز. هذا الانحراف عن المحور ولو قليلا يؤدي إلى تغير كمية الاشعاع الشمسي التي تصل إلى الأرض وبالتالي إلى احداث تغيرات مناخية كبيرة، ويعتبر العالم الجيوفيزيائي يوغسلاتن أول من وضع سنة 1920 نظريته القائلة بأن التغيرات المناخية للأرض للسنوات الأخيرة هي مرتبطة أيضا بتغيرات كمية الاشعاعات الشمسية المستقبلة من طرف الأرض حيث أن تشكل محور الأرض حول الشمس يتغير ببطء شديد على فترات طويلة ولقد أدت الفروق البسيطة في محور دوران الأرض إلى حدوث تغيرات في التوزيع الموسمي الاشعاعي، وعلى خطوط العرض وقامت بدور هام في احداث التباينات في المناخ الماضي، وعندما يتغير التأثير الاشعاعي يستجيب النظام المناخي على فترات زمنية مختلفة، ويتعلق طول فترة الاستجابة بالاستطاعة الحرارية الكبيرة للمحيطات وبالتعديل الديناميكي في صفائح الجليد. وهذا يعني أن الاستجابة لتغيرها قد تطول لآلاف السنين إن أي تغيير في التوازن الاشعاعي للأرض. بما في ذلك زيادة غازات الدفيئة أو المعلقات سيغير الدورة الهيدرولوجية ودوران الجو والمحيطات مؤثرا بذلك على نماذج الطقس وعلى درجات الحرارة وكميات الهطول في المناطق المختلفة من العالم.[1]

ثانيا: الأسباب البشرية:

من أهم العوامل الخطيرة ذات التأثير البيئي على مناخ الكرة الأرضية على مناخ الكرة الأرضية افراط الانسان في استخدام الوقود الأحفوري خلال حقبة طويلة من الزمن ومن المعرف أن احتراق الوقود الفحمي والبترولي تسببا في انبعاث مركبات الكبريت والكربون وبهذه المركبات التي من شأنها تلويث الهواء مما يؤثر بالسلب على صحة الانسان والكائنات الحية الأخرى بالإضافة إلى تغير المناخ بشكل غير مرغوب فيه. ولقد وجب بحساي ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو الآن بمعدلاته الحالية سوف يتضاعف عند سنة 2050 وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة قرب سطح الأرض وهذ الارتفاع المحتمل في درجة الحرارة سوف يؤدي إلى تغير نمط وتوزيع

[1] تسعديت بوسبعين: مرجع سابق، ص 6 – 7.

الأمطار ويؤثر استخدام الأراضي للبناء والزراعة والغابات على المواصفات الفيزيائية والحيوية لسطح الأرض كما تؤثر هذه التغيرات على قوى الاشعاع التي تؤثر بدورها على تغير المناخ.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية ترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية. ومعامل الاسمنت ومصانع البطاريات وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار، التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أوكسيد الكربون والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطرا بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون.[2]

كما قدم تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي بتغير المناخ 2007 أدلة قوية على أن تغير المناخ على مدى القرن الماضي يرجع بالدرجة الأولى إلى الأنشطة البشرية (مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات وتحويل الأراضي إلى الاستخدامات غير الزراعية) فالتأثير البشري على النظام المناخي واضح.[3]

واتفق العلماء على أن الفساد في البيئة يشمل التلوث والتغيرات المناخية وكل شيء جاوز الحد، ومن معاني الفساد: التصحر وهو ما يحدث اليوم على الأرض. ويؤكد العلماء أن المساحات الخضراء تتقلص بفعل البشر. وسوف تزداد الأراضي الجافة والمتصحرة في الأعوام القادمة بسبب زيادة التلوث، ويؤكدون أيضا أن الفساد البيئي يشمل البر والبحر، ويؤكد العلماء أن التلوث والفساد البيئي في البر والبحر إنما نتج عن الإنسان، فالناس هم المسؤولون عن هذا التغير البيئي الخطير.[4]

---

[1] ندى عاشور عبد الظاهر: " التغيرات المناخية وآثارها على مصر "، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 41، جانفي 2015، ص 02.

[2] انجي أحمد عبد الغني: " الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 03، جوان 2019، ص 154.

[3] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) "تقرير التقييم الرابع تغير المناخ"، سويسرا 2006، ص 36.

[4] زكية بهلول :" لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي "، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019، ص 19.

ثالثا: آليات التعرف على التغير المناخي:

من خلال عدة طرق يمكن التعرف على ظاهرة التغير المناخي:

1) الرصد الفعلي:

هناك أربعة أنواع لرصد درجة الحرارة الأرضية، تشمل الرصد القاري وفوق البحار والمحيطات والرصد العلوي ومعلومات الأقمار الصناعية، ولقد بدأ الرصد الفعلي لدرجة الحرارة السطحية في الجزر البريطانية قبل حوالي ثلاثة قرون ونصف. من بين أنواع الرصد التي تستعمل كبديل في التعامل مع مشكلة الاحتباس الحراري هناك طريقة الاستشعار عن بعد باستخدام الأطياف الحرارية والميكروويف الذي يتم لطبقة عميقة من الغلاف الجوي. تزيد سماكتها عن خمسة كيلومترات وذلك لرصد درجة الحرارة للسطح والمياه، وتمثل حالة التذبذب في النمط المناخي أحد الأسباب المهملة لوقوع جملة من الكوارث، مست على نحو خاص بلدان الجنوب وخاصة الجفاف الشديد، حيث أنه عكس الأعاصير المدارية والفيضانات تبقى المخاطر مرتبطة بالجفاف غير مفهومة بشكل جيد لارتباطها بعامل الزمن، وعدم امكانية حصر خسارتها وتأثيرها بشكل منهجي. حيث مازالت المعايير العالمية لقياس أخطار الجفاف تطبق ببطء ولا تلاقي اهتماما على الصعيد الدولي، إلا بعد تطور الأمر إلى حالة من المجاعة الشديدة.[1]

2) الطرق الجيولوجية:

تستخدم هذه الطرق مراقبة مقدار نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو عبر العصور الجيولوجية وأثر تذبذب هذه النسبة على درجة الحرارة السطحية للأرض كما أن ازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو يتوافق عادة مع النشاط البركاني الذي يعمل على توضيع كميات كبيرة من الرماد البركاني في الجو. وبالتحديد في الطبقات العليا للجو.

[1] سليم حميداني :" التغير المناخي في الواقع العالمي بحث في الظاهرة والمخاوف "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 24، جوان 2018، ص 35.

3) النماذج العالمية:

تعرف النماذج المناخية على أنها قوانين فيزيائية تصف ديناميكية الجو والمحيطات بعلاقات رياضية وذلك باستخدام الحاسوب ويذلك فهي تمثيل رياضي تشعبي للعمليات الجوية والمحيطية والسطحية حيث يتم استخدام النماذج المناخية للتنبؤ بحالة الطقس ودراسة الحساسية التي نحدث على النظام المناخي الأرضي، عند حدوث أي اضطراب مثل ازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وتغير تدفق الاشعاعي الشمسي. يتم في هذه النماذج تقسيم الأرض إلى شبكة من الإحداثيات ليتم الخروج لنموذج ثلاثي الأبعاد يتم فيه حساب المتغيرات جميعا مثل: درجة الحرارة ومستوى الرطوبة وسرعة الرياح على جميع الاحداثيات.[1]

هناك عدة طرق تستعمل للتنبؤ بالتغير المناخي من بينها:

- **طريقة التوازن:** حيث يضاعف تركيز ثنائي أكسيد الكربون مثلا، ويشغل النموذج ليصل إلى التوازن من جديد، وتمثل الفروق بين تغيرات المناخ في الحالتين، التغير الذي ينجم عن مضاعفة تركيز ثنائي أكسيد الكربون لكن هذه الطريقة لا تعطينا معلومات عن تغير المناخ بالنسبة للزمن.
- **الطريقة الانتقالية:** التي أصبحت أكثر استخداما مع تطور الحواسيب والبرمجيات يعمل النموذج في هذه الطريقة على أخذ سيناريوهات لتغير تركيز الغازات الدفيئة المعلقات أو غيرها بالنسبة للزمن.

والفرق بين الطريقتين هو أن الطريقة الثانية تعطي التغيرات المناخية بالنسبة للزمن وقد طورت هذه النماذج من قبل المنظمة الحكومية بحسب سيناريوهات زيادة النمو السكاني. وتغير النشاط الاقتصادي. واستخدام الطاقة.[2]

[1] سليم حميداني، مرجع سابق، ص 34 ، 35.

[2] تسعديت بوسبعين : مرجع سابق ص 13.

المطلب الثاني: آثار ظاهرة التغيرات المناخية:

لقد أدى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن الانشطة البشرية في احتباس الحرارة في الغلاف الجوي، ما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وحدوث تغير في نظام المناخ العالمي. ولا تقتصر آثاره على ارتفاع درجة الحرارة فحسب بل تشمل آثار أخرى كارتفاع مستوى سطح البحر، وتساقط الأمطار، وتزايد الكوارث الطبيعية.

وهو ما نتطرق فيما يلي:

أولا: ازدياد حدة الظواهر الجوية والكوارث الطبيعية:

يتسبب التغير المناخي في زيادة ظواهر الطقس والمناخ المتطرف مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات والأعاصير، وتشير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أن عدد موجات الحر ازدادت منذ عام 1950 وأن عدد الليالي الحارة قد ارتفع في جميع أنحاء العالم. كما أن خطر حدوث مزيد من الظواهر الجوية وما ينتج عنها من تعريض حياة الإنسان للخطر معتدل إلى مرتفع عند درجات حرارة من 1 درجة مئوية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة.[1]

قد تكون الظواهر الجوية المتطرفة هي أكثر التمهيدات وضوحا للتمتع بحقوق الحياة لكنها ليست الوحيدة على الاطلاق فهناك الكوارث الطبيعية ويزيد تغير المناخ من حدتها. فقد ارتفع عدد هذه الأخيرة من 132 كارثة سنويا في الفترة من عام 1980 إلى 1985 إلى 375 كارثة في الفترة من عام 2005 إلى عام 2009 سنويا. ومن المتوقع أن ترتفع الأعاصير الاستوائية الشديدة المصحوبة بتساقط الأمطار بنسبة 20% بحلول عام 2100 مما يؤدي إلى أضرار تتفاوت اهباؤها حسب تفاوت قدرة المجتمعات على التصدي لهذه الكوارث ففي عام 1988 بلغت قيمة الخسائر التي تسبب فيها إعصار جلبرت في جزيرة سانت لوسيا ما يقارب أربعة أمثال الناتج المحلي الإجمالي كما تأثر 262 مليون شخص سنويا بكوارث مناخية عامي 2000 و 2004 أكثر من 98% منهم

[1] سيد علي صلاب:مرجع سابق، ص 44.

في الدول النامية. وفي عام 2004 بلغت الخسائر التي تسبب بها إعصار ايفان في جزيرة غرينادا ضعف الإنتاج المحلي الإجمالي وتسبب تسونامي الذي ضرب جزر المالديف في المحيط الهندي عام 2004 بمقتل أكثر من 100 شخص، وتضرر منه أكثر من 27 شخص آخرين.[1]

ثانيا: تهديد الأمن الحياتي والغذائي:

تعد المياه الغنية من الموارد الأعلى قيمة والأقل توافرا في العديد من الدول، وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ على مواردها المائية من أكثر المناطق شحا بالمياه في العالم حسب تقرير التنمية الإنسانية للعام 2008/2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنون مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم وهذا من شأنه أن يشغل النزاعات داخل هذه الدول، كما أن النقص غي الموارد المائية النظيفة يعد مشكلة تواجهها بلدان افريقيا جنوب الصحراء. ومن المتوقع تزايد الضغط على الموارد المائية بسبب نقص كميات الأمطار مما يرجح أن يزيد العجز المائي إلى حوالي 74.4 مليار متر مكعب عام 2030. كما يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية، وفي هذا الإطار يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي من خلال وطأته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والاجهاد المائي، كما يؤدي ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول النامية إلى 9% وخاصة في دول افريقيا جنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية ويؤدي التغير المناخي أيضا إلى تهديد الزراعات المحلية وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية وهو ما من شأنه تهديد سبل زرق البشر ورفاههم.[2]

ثالثا: تهديد التغيرات المناخية للصحة الإنسانية

إن التغيرات المناخية تساعد على انتشار الأمراض وتهديد الصحة الإنسانية، حيث يساعد ارتفاع درجة حرارة الأرض على نشاط الكائنات الحية المسببة للعدوى والطفيليات. وهذا ما يسبب اضطرابا في الأنظمة البيئية. بعض

[1] عامر محمود طراق : " إرهاب التلوث والنظام العالمي "، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 36.
[2] المرجع نفسه :ص 72.

الأمراض تنتقل من أنواع نباتية وحيوانية للبشر وتتأثر كذلك صحة الإنسان من خلال ضربة الحرارة الكرب الحراري الذين قد يؤديان إلى الوفاة خصوصا الأطفال وكبار السن والمصابين بالأمراض القلبية والتنفسية مع إمكانية انتقال الأمراض مثل مرض الملاريا إلى مناطق لا تعرف هذه الأمراض حاليا بسبب زيادة كمية الأمطار وتكوين مناطق رطبة ويوجد الكثير من الكائنات التي تنشر الأمراض مثل البعوض وحشرة القرادة والقوارض، والتي تتسم بحساسية بالغة إزاء الحرارة والرطوبة، وترفع معدلات تكاثر ونمو ولدغ الحشرات مع ارتفاع الحرارة. ومن المرجح أن يزداد عدد الكائنات الناقلة للعدوى التي تتمكن من البقاء على قيد الحياة طوال فترة الشتاء الذي اعتاد على ن يقضي على معظم هذه الكائنات كل عام. وفي الوقت الذي سترتفع فيه درجة حرارة العالم سوف تنقل الحشرات الأمراض المدارية إلى المناطق الأكثر اعتدالا. وتشمل نماذج تأثير التغير المناخي على الأمراض انتشار حمى الوادي المتصدع، وهي مرض فيؤوسي خطير ينقله البعوض في بعض مناطق شرق افريقيا التي تتأثر بالأمطار الغزيرة، وقد أسفر هذا المرض عندما انتشر آخر مرة على نطاق واسع في عام 1998 على مقتل الآلاف.[1]

[1] مفيدة جعفري: " البيئة والأمن "، رسالة ماجيستير، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014، ص ص 101، 102.

وأشار علماء المناخ إلى زيادة انتشار العديد من أمراض المنقولة عن طريق الحشرات مثل الملاريا، التهاب الدماغ الفيروسي؛ الذي تنقله حشر القرادة، الحمّى الصفراء، الطاعون، وحمى الضنك، خلال السنوات الأخيرة بسبب تغير المناخ العالمي وتواتر الأحداث المناخية المتطرفة. وانعدام الصرف الصحي. وانعدام المياه العذبة النظيفة. والتي توفر ظروفا مواتية لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض، في أكثر خطوط العرض الشمالية وتزيد معدل انتشار الأمراض المعدية والأوبئة بين الحيوانات والنباتات والبشر.[1]

رابعا: تغير المناخ مصدر تهديد للتنوع البيولوجي

أكد البيان الصادر عن مؤتمر خبراء المناخ في العاصمة التايلندية بانكوك 2007 أن 30% من الكائنات الحية مهددة بالانقراض إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين مئويتين مما كانت عليه في نهاية التسعينات والثانية أن ارتفاع الحرارة بدرجتين سيؤدي لتراجع في معدل الناتج المحلي في العالم مما يؤثر سلبا على البيئة.[2] كما حذرت دراسات عدة من أن نصف الأنواع النباتية الموجودة على الأرض ستكون مهددة بالانقراض في 2080 اذا استمرت تغيرات المناخ على الوتيرة ذاتها كما أن هناك أكثر من ثلاثة آلاف حيوان على قائمة الأنواع المهددة بالانقراض. كما ينقرض يوميا 100 و 200 نوع من النبات والحيوان.[3]

اذا وكخلاصة لأهم الآثار الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية أبرزها ما يلي:

- حسب تقرير هيئة مستشاري الحكومات الخاصة بالتغير المناخي. من المتوقع أن يزيد متوسط حرارة الأرض من 3 إلى 10 درجات خلال هذا القرن متسببا في إزاحة حوالي مليون شخص من أماكنهم جراء الفيضانات.

[1] مفيدة جعفري ، مرجع سابق، ص 102.

[2] علي بوشربة، مولود وعشة: " الاحتباس الحراري: التعاون أو الفوضى أو الدمار "، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 534، جانفي 2008، ص 38.

[3] طارق راشدي: مرجع سابق، ص ص، 201، 202.

- حدوث فقد في طبقة الجليد القطبي في سبتمبر عام 2005 وسبتمبر 2007، حيث تلاشت قطعة ثلج ضعف مساحة بريطانيا في أسبوع.
- حدوث خلل في فصول السنة بنصف الكرة الأرضية الشمالي، حيث زادت بعض الفصول بحوالي 11 يوما وهذا يحدث نتيجة موت وتحلل عدد من المواد العضوية وانبعاث الكربون منها في الغلاف الجوي. اذ نجد تقلص فصل الشتاء وطول فصل الصيف.
- أصبحت بحار الأرض أكثر حمضية كنتيجة لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون. وبحلول عام 2050 ستصبح البحار حمضية بشكل كاف للقضاء على النباتات العالقة بها.[1]

في حين أوضحت اللجنة الحكومية الدولية حول تغير المناخ في تقاريرها المتعاقبة منذ عام 2000 أن التغيرات المناخية المحتملة ستختلف في تداعياتها من قارة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل القارة نفسها. اذ يرى العلماء أن ارتفاع درجة الحرارة لا تقل خطرا عن قيام حرب نووية عالمية.[1]

[1] ايد هوند بورن: " التغير العالمي من أجل بشرية أكثر إنسانية "،(ترجمة: سماح خالد زهران)، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 32.
[1] عصام الحناوي: " قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب "، بيروت: المنشورات التقنية، ط2 ، 2008، ص 77.

المبحث الثالث: التغيرات المناخية وقضايا الأمن البيئي

أصبحت الكوارث البيئية من أهم المصادر تهديدا للأمن الإنساني خاصة الأمن الصحي أو الغذائي وحتى الأمن الشخصي. وقد عرف الأمن البيئي الأمن الصحي بانه حماية الانسان من الكوارث الطبيعية. والحفاظ على البيئة من استدمار الانسان لذلك تحرص معظم الدول وبعض المنظمات سواء الحكومية وغير الحكومية للحد من هذه الظاهرة، وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي لابد من الإشارة إلى تطور مفهوم الأمن بصفة عامة وكيف تطور إلى مفهوم الأمن البيئي.

المطلب الأول: أمننة قضايا التغيرات المناخية

في حقيقة الأمر مدرسة كوبنهابن كما نعلم أطلقت ما يسمى بالقطاع البيئي الذي يتضمن في واقع الأمر برنامج عمل منفصلين. الأول عملي والآخر سياسي وينطلق البرنامج الأول العلمي في الأساس من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدما قائمة من المشاكل والتهديدات التي أثرت ولازالت تؤثر في نقد الحضارة الإنسانية في حين ينطبق برنامج العمل الثاني العمل السياسي من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل التعامل مع التهديدات وعليه فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمنية.[2]

ظهرت نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) لأول مرة في أعمال أولي ويفر، وأصبحت برنامج بحثي قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهابن وتستند النظرية على فكرة أن الأمن أولا. وهذا ما زاد الاهتمام بها لأنها تركز على القضايا من منظور أمني.[1]

[2] فاطمة حموتة: " الأمننة في ظل العولمة العالمية: دراسة حالتي البيئة والصحّة "، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018، ص 151.

[1] سيد أحمد قوجيل: " الدراسات الأمنية النقدية "، الاردن: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2013، ص 84.

إن تطور الأمن ليس له مضمون محدد سلفا بل أنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البياناتي بين الأفراد. وتقدم مدرسة كوبنهابن للأمن إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن. بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي. بالنسبة لبوزان فإن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين يكون عبر عملية خطابية لغوية حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية. وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنه لجوء القائمين على رسم السياسة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان (المرجعية) محل التهديد بين المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة إلى الحيز القضايا الطارئة من السياسة العامة حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار. سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني.[1]

هذا ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهابن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاث معاني:

أولا: سياق الفعل Contexte of the act: محددة بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثانيا: طبيعة الفعل Nature of the act: من خلال معرفة مهددات الأمن كما جادل وايفر بأنه لا يمكن الأمن كحالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين ظانه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه. وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال تؤدى عبر الخطاب. وهي تشير إلى وحدات صغير تحدث فعلا (أمر/ وعد/ طلب) عن طريق اللغة إلا أن وايفر اهتم بمفهوم الأداء الذي طوره أوستين. الذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية (أعلن/ قال/ وعد/ دعا/ حكم) هي من

[1] عادل زقاغ ، سميرة سليمان: " دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، ص 72.

الأشكال التعبيرية المكونة للفعل، فضلا عن اعتبار أفعال الخطاب وفقا لمدرسة كوبنهابن أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم.[1]

وتعتبر الأمننة في المفاهيم الأساسية والشائعة في الدراسات الأمنية منذ ما يدعى ما بعد الحرب الباردة. وهو ما يجعل بعض المختصين يرى أنها أصبحت تيارا مهيمنا في الدراسات الأمنية ويرجع الفضل بشكل عام في بناء مفهوم ونظرية الأمننة إلى مدرسة كوبنهابن للدراسات الأمنية وبشكل خاص إلى الأستاذين أول ويفر وباري بوزان اللذان حاولا أن يعرّفا الأمن أو عدم الأمن على أنه محصلة لعملية أمننة يتم بناءها بشكل اجتماعي وسياسي من خلال الممارسات الخطابية للفاعلين الاجتماعيين. وعملية الأمننة بالتالي هي بلُغة النظرية خطاب (فعل) والخطاب (الفعل الناجح) وبالتالي عملية الأمننة الناجحة نتيجة لتوليفة بين اللغة الأمنية والمجتمع (الرأسمال الاجتماعي والرمزي للمخاطب، أو السعر الذي تتمتع به الهيئة التي ينتمي إليها) وهو جانب جوهري في فعالية الخطاب. ومدى التمثيل والسلطة الذي يعترف المخاطبون لصاحب الخطاب. كما أن الإشارة إلى المواضيع التي تعد عادة مصدرا للتهديد شرط ضروري لنجاح الأمننة. كما أن مسألة ما تعد مسألة أمنية اذا وضعت بقاء النظام السياسي محل تساؤل أو تهديد.[2]

يمكن القول أن الأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس بالنسبة لتصور التسييس فهو يتعلق بإضفاء الطابع السياسي على قضايا عامة (مجتمعية) بعينها حيث أن القضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزءا من السياسة

[1] سليم قسوم: " الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الاستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 121.

[2] https://estudogeral.sib.uc.pt/jspui/bitstream/10316/12089/1/RafaelaBritoSecuritizi,gClimateChange.pdf

العامة للدولة، ما يعني أن الحكومة مجبرة على التعاطي معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات.[1]

المطلب الثاني: ظاهرة التغيرات المناخية كقضية مؤمننة

لقد كان العامل الرئيسي في بلورة أمننة تغير المناخ هو طرحها على جول أعمل كبرى المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة، وحتى على مستوى السياسات العامة للدول. فمعظم دول العالم وقعت على الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ كما لا يمكننا نفي الدور الكبير الذي لعبه الخبراء والعلماء في شرعنة هذا النشاط السياسي من خلال انتاج تقارير ودراسات ومقالات بخصوص التغيرات البيئية ما يزيد من الوعي الشعبي بحساسية الوضع مثل عمل الفريق ما بين الحكومات لتغير المناخ التي تعتبر الهيئة العلمية الاستشارية الرسمية لبرنامج الأمم المتحدة حول البيئة. وفي هذا السياق اقترحت المملكة المتحدة في مجلس الأمن مناظرة بشأن تغير المناخ في 17 أفريل 2007 أشارت من خلاله إلى أن المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال آثاره على نزاعات الحدود. الهجرة ونقص الموارد والاجهاد الاجتماعي والأزمات الإنسانية، وخاصة المتعلقة بالغلاف الجوي.[2]

بعد أن طغت قضية تغير المناخ على المشهد الدولي وما صاحبها من تهديدات للأمن الإنساني لم يعد هناك أدنى شك في اعتبارها القضية البيئية الأكثر إلحاحا في القرن 21. والتي أصبحت مرتبطة بالأمن على نحو أجد بحوثا تعرف ببحوث الأمن المناخي والتي هي جزء من الأمن البيئي. الذي يعد صمام أمان للأمن العام في تلاقي الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية. إضافة إلى أنع وسيلة من وسائل حفظ حقوق البيئة. والتي تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية بين الدول.[3]

[1] عادل زقاع: سميرة سليمان، مرجع سابق، ص ص 71، 72.
[2] منى طواهرية: مرجع سابق، ص 355.
[3] منى طواهرية: مرجع سابق، ص 355.

اذن فقد أصبحت ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي حيث تعتبر قضية البيئة من القضايا التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأمن. فاعتبار الأخيرة قضية أمنية ساهم في تعميق الدراسات الأمنية ودخول تهديدات جديدة بعيدة عن البيئة التي تمتد التأثر ببذرة المصادر الطبيعية إلى اختفاء المناطق المنخفضة الساحلية. وبذلك أصبح تهديدا للاستقرار العالمي لذلك وجب وضعها على الأجندات الدولية.[1]

ويتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري، التلوث، الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة والمطر الحمضي وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر، وتدمير الغابات الاستوائية[3].

وقد أشار برنامج الأمم المتحدة UNPD إشارة مختصرة إلى أن المحافظة على الأمن الدولي يمر حتما عبر تحقيق الأمن البيئي لأن المشاكل البيئية هي مزيج من التدهور البيئي.

وطبقا لجون وارنيت فإن الأمن البيئي نتج عن ثلاث تطورات رئيسية مترابطة وهي كالآتي:

أ/ نمو الوعي البيئي للبلدان المتطورة.

ب/ النقاشات الأكاديمية للممارسات الأمنية التقليدية الناقصة في التعامل مع نخاطر الأمن البيئي.

[1] عادل زقاع، سميرة سليمان: مرجع سابق، ص 77.

[3] أمينة دير: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا، دراسة حالة، دول القرن الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 – 2014، ص، ص 51، 52.

ج/ التحول في الظروف الاستراتيجية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ومواصلة البحث في التداخل بين الأمن والبيئة وقد تأكدت فرضية لعب البيئة دور المتغير المستقل مقابل دور المتغير التابع الذي تلعبه النزاعات والحروب بالتحديد بعد انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992.[1]

أدت كل هذه النقاشات إلى زيادة الاهتمام الدولي بمسألة تغير المناخ فتم ادراجها ضمن الأجندة البيئية الدولية والدعوة إلى ضرورة التعاون الدولي لإيجاد الحلول لهذه القضية، مع تكثيف الدراسات والأبحاث وعقد المؤتمرات وتوقيع الاتفاقيات التي من شأنها توحيد الجهود الدولية. ومواجهة هذه المشكلة تحقيقا للأمن البيئي المستدام لكل سكان المعمورة.

بناء على ما تم طرحه حول مخاطبة الدول لقضية التغيرات المناخية باعتبارها قضية تستوجب إضفاء طابع أمني عليها الضبط التشاركي، جاءت التحركات الأمنية استدلالا بذلك. متخذة بذلك إجراءات استثنائية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية لأن الفواعل حسب نظرية الأمننة تتبنى خطابا أمنيا ناجحا وبالتالي تمارس من خلال قرارات سياسية.[2]

[1] منى طواهرية، مرجع سابق، ص 355.

[2] دلال بحري، الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات الأكاديمية لجامعة الحاج لخضر بباتنة، عدد 03، 2014، ص147

الفصل الثالث :

الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التغير المناخي

الفصل الثالث: الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التغير المناخي

باتت ظاهرة التغير المناخي من أعقد المشاكل العالمية المعاصرة وأصبحت الهاجس الأكبر الذي يشغل الدول والمنظمات الدولية كونها تنطوي على تفاعلات متشابكة ومعقدة بين العوامل البيئية وبين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنلوجية وهو ما وضع المجتمع الدولي اليوم أمام لحظة فارقة تحتم عليه بذل المزيد من الجهود الإيجابية، للحد من الانعكاسات الوخيمة لظاهرة التغير المناخي على الأمن الإنساني ككل.

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية في مواجهة التغير المناخي

أدت المنظمات الدولية دورا مهما على الصعيد الدولي للوصول إلى حلول فعالة لإيجاد الحل الأمثل للحد من آثار هذه الظاهرة أو حتى كيفية التكيف الحتمي الذي فرضته، وفي هذا الشأن سوف نفصل في عرض أهم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية في مواجهة هذا التغير.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي

تقوم منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الأهم والأكثر تأثيرا والتي ينطوي تحت لوائها 193 دولة بتمثيل المجتمع الدولي وتنسيق جهوده بغرض بلورة نهج شامل ومتماسك يمكنها من تقديم الدعم اللازم للمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق قانوني دولي ملزم وفعال لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وتوفير آلية دولية لتنفيذ الاتفاقيات التي يتوصل إليها أعضاء الجماعة الدولية.[1]

ومن هنا تتضح أهمية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية المناخ من خلال دور أجهزتها في مواجهة التغير المناخي.

أولا: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة غالبا ما تكتفي بإصدار توصيات غير ملزمة بشأن القضايا الدولية إلا أنها لم تألو جهدا في اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية وقانونية أثرت على حياة الملايين من البشر، وقد بدأت جهود الجمعية العامة في حماية المناخ في بداية السبعينات من القرن العشرين حيث قررت عقد مؤتمر دولي عن البيئة الإنسانية تحت شعار " نحن لا نملك إلا أرضا واحدة " في مدينة ستوكهولم بالسويد عام 1982 حضره وفود رسمية تمثل 113 دولة وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والعديد من المنظمات الغير حكومية، ويعد هذا المؤتمر من أهم اللقاءات الدولية التي عنيت بموضوع حماية البيئة والحفاظ

[1] عدنان مفتاح الكيش: التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، 2013، ص 227.

على مواردها الطبيعية، كما وضع اللبنة الأولى لبناء القانون الدولي للبيئة بالرغم من أنه لم ينته إلى إبرام اتفاقيات دولية ملزمة.[1]

وفي ديسمبر 1988 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 53/43 المعنون بـ " حماية المناخ العالمي من أجل أجيال الحاضر والمستقبل " بأن تغير المناخ هو اهتمام مشترك للإنسانية وحثت الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات العلمية على معالجة تغير المناخ عن طريق تنفيذ وتعزيز برامج وأبحاث تعاونية محددة ذات اتجاه عملي سعيا إلى زيادة فهم جميع مصادر تغير المناخ وأسبابه. وجاء في ديباجة القرار المذكور أن الجمعية العامة يساورها القلق بسبب بعض الأنشطة البشرية، التي يمكن أن تغير من أنماط المناخ العالمي، مما يهدد الأجيال الحاضرة والمقبلة، بما يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية واجتماعية جسيمة ...، كما تسلم بالحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تتناول جميع مصادر تغير المناخ وأسبابه، ويساورها القلق أيضا حول انبعاث مواد معينة تؤدي إلى نضوب طبقة الأوزون، وتعرض سطح الأرض للأشعة فوق البنفسجية والتي يمكن أن تشكل خطرا على صحة الانسان والإنتاجية الزراعية والحياة الحيوانية والبحرية.[2]

وفي ديسمبر 1990 أقرت الجمعية العامة في قرارها رقم 212/45 بأن الجانب الأكبر من انبعاثات المواد الملوثة في البيئة والغلاف الجوي مصدره البلدان المتقدمة، وسلمت بأن المسؤولية الرئيسية في مكافحة هذا التلوث تقع على عاتق تلك البلدان، وقررت انشاء " لجنة التفاوض الحكومية الدولية " لوضع اتفاقية اطارية متعلقة بتغير المناخ بعد عقدها لأربع اجتماعات عام 1991 واجتماعين عام 1992 وانتهت إلى صياغة مشروع الاتفاقية الذي اعتمد في 9 ماي 1992 كما سلمت الجمعية العامة بأهمية المشاركة النشطة للبلدان النامية، والحاجة إلى مساعدتها والتعاون معها في البحوث والتدابير المتصلة بالمناخ. ولتيسير سبل مشاركة الدول النامية في

[1] صالح محمد بدر الدين: الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006. ص 46.

[2] راجع: قرار الجمعية العامة رقم 53/43، نص الديباجة، الفقرة 1 و2، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الوثيقة (A/RES/43/53)، ص 190.

المفاوضات المتعلقة بإعداد الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ قررت الجمعية العامة بموجب الفقرة 10 من القرار انشاء صندوق تبرعات خاص يديره رئيس الأمانة المخصصة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة لضمان أن تكون البلدان النامية قادرة على المساهمة بشكل كامل وفعال في عملية التفاوض.[1]

هذا وقد اصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات الرامية نحو الحد من تأثيرات التغير المناخي ومنها قرار 200/66، التي أكدت في ديباجته على تثبيت الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون التدخل للإنسان بشكل خطير في نظام المناخ، وقررت في ديباجة قرارها رقم 258/57 بأن تأخذ في اعتبارها اعلان دلهي الوزاري بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية في دورتها الثامنة، كما شددت في قرارها رقم 258/57 بشأن المؤتمر العالمي المعنى بتغير المناخ على أهمية المشاركة الواسعة من جانب الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والوطنية والأوساط العلمية والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني.[2]

ثانيا: دور مجلس الأمن الدولي

ان مجلس الأمن هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة الذي يضطلع بمهام وسلطات من أهمها المحافظة على الأمن والسلم الدوليين من خلال التحقيق في النزاعات الدولية، وتقديم التوصيات بشأنها، وقد يلجأ إلى استعمال القوة العسكرية ضد المتعدي للحيلولة دون أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين وقد شككت بعض الدول في مدى اختصاص مجلس الأمن بمناقشة التغيرات المناخية، ومنها من اعترضت على هذا الموضوع واعتبرت هذه المناقشات بمثابة تجاوز لاختصاصات مجلس الأمن ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة، ولكن الواقع قد أثبت أن مجلس الأمن لم يتجاوز اختصاصاته في مناقشة قضايا تغير المناخ، ذلك أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

[1] راجع: قرار الجمعية العامة رقم 212/45، الفقرة 8 من نص الديباجة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 45، الوثيقة (A/RES/45/212)، ص 190.

[2] وافية قردانيز: الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2022/2021، ص 36-37.

يتطلب منع نشوب الصراعات التي تسببها تغيرات المناخ، التي تؤدي إلى الهجرة والنزوح والتنافس على الموارد الطبيعية.[1]

وفي 17 أفريل 2007 ناقش مجلس الأمن الدولي قضية تغير المناخ كونها تشكل تهديدا للأمن الإنساني، حيث صرحت رئيسة المجلس رقم 5663 " اسمحوا لي أن اشرح سبب اعتقادي بأن مجلس الأمن هو المكان المناسب لهذا النقاش، إن مسؤوليتنا في المجلس هي الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، بما في ذلك منع نشوب الصراعات التي سيدعم المناخ غير المستقر تفاقم بعض العوامل الأساسية المسببة لها، كضغوط الهجرة أو ما يصطلح عليه باللاجئين المناخيين، والتنافس على الموارد الطبيعية، وما يترتب عليه من صراعات دموية وعلى المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتعامل مع قضية تغير المناخ من خلال نظامه القانوني الدولي ولا سيما عن طريق الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة... وإذا لم تقم الدول باتخاذ ما يلزم من سياسات وقائية وتدابير لحماية المناخ، فقد يبدأ مجلس الامن في اتخاذ ما يلزم حيال ذلك وفقا لسلطاته المخولة له ".[2]

بل أن هناك من يرى ضرورة اسناد مهمة الرقابة على الالتزام الدولي بالحفاظ على بيئة الغلاف الجوي من الغازات الدفيئة لمجلس الامن باعتبارها من القواعد الآمرة، ولكن تبقى مسالة تأثير الاعضاء الدائمين على قرارات المجلس، وهم من أكبر المتسببين في انبعاثات الغازات الدفيئة، من أهم العقبات التي تقف في طريق قيام المجلس بهذه المهمة.[3]

---

[1] بلقاسم بريشي: الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017، ص 24-25.

[2] راجع: وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PV5663، مجلس الأمن، الجلسة 5663.

[3] عدنان مفتاح الكيش: مرجع سابق، ص 336-337.

ثالثا دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يعد هذا المجلس أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة الذي يختص بتنسيق الاعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها من أنشطة تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الفنية ذات الصلة ويتألف المجلس من 54 دولة عضو تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لفترات متداخلة، مدة كل منها ثلاث سنوات.

وقد تم ادراج مشكلة التغير المناخي ضمن برامج المجلس لأول مرة عام 2008 حيث اتخذ المجلس قرارا على ضرورة مشاركة جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تقديم تلك المساعدات في حالات الطوارئ الناتجة عن الكوارث التي يتسبب فيها تغير المناخ، وشجع المجلس الدولي الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، على دعم التكيف مع تأثيرات المناخ، والعمل على الحد من مخاطر الكوارث، ووضع الإنذار المبكر للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.[1]

كما شدد المجلس في قراره على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل كافة الجهود الممكنة الرامية الى تعزيز القدرات والمعارف للدول النامية من خلال نقل التكنولوجيات والخبرات الفنية من أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، وكيفية التكيف معها كما رحب المجلس بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2007 ولا سيما خطة عمل "بالي" وشجع الدول الأعضاء والقطاع غير الحكومي وغيرها من الهيئات ذات الصلة على أن تقدم مساهماتها في مجالات التمويل الإنسانية، وذلك كوسيلة لكفالة موارد إضافية في الوقت المناسب لسد الاحتياجات الإنسانية، وأن تكون هذه المساهمات مستمرة ومتاحة كلما أمكن ذلك لعدة سنوات قادمة لمواجهة التحديات الإنسانية العالمية الناجمة عن التغيرات المناخية.[2]

[1] راجع: قرار المجلس رقم 2008/36 (E2008/INF/2/Add.1)، ص 127.
[2] راجع: قرار المجلس رقم 2008/36 (E2008/INF/2/Add.1)، ص 130.

رابعا – دور برامج الأمم المتحدة

كثفت الأمم المتحدة من جهودها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، ولم تكتف بالدور الفعال الذي قامت به أجهزتها، إذ امتد إلى برامج المنظمة المهتمة التي أدت دورا مهما في مواجهة التغير المناخي ومن أبرزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

1- مساهمه برنامج الامم المتحدة للبيئة United Nations Environment (UNEP) Programme

برنامج الأمم المتحدة (UNEP) هو أول مؤسسة دولية تم انشاؤها في المجال البيئي، وهو أيضا جهاز البيئة الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة، تم تأسيسه في 5 جويلية 1972، نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (مؤتمر ستوكهولم) لعام 1972 لمتابعة الشأن البيئي في العالم، وتعزيز قدرات الدول النامية، ودعمهم لإدماج تدابير التصدي في عملياتهم الإنمائية الوطنية، وتقوية قدرتهم للتأقلم مع آثاره ومساعدتهم في تنفيذ السياسات والممارسات السليمة بيئيا.[1]

وقد لعب البرنامج دورا هاما في تطوير الاتفاقيات البيئية الدولية وتعزيز العلوم والمعلومات البيئية، والعمل على تطوير وتنفيذ السياسة البيئية مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية بالاشتراك مع المنظمات البيئية الغير حكومية، كما تساهم في تمويل وتنفيذ المشاريع الانمائية المتعلقة بالبيئة وصياغة المبادئ التوجيهية والمعاهدات بشأن قضايا مثل التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون ضارة، وتلوث الهواء العابر للحدود وتلوث

[1] راجع: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته 18 المعقودة في الدوحة في الفترة من 8 إلى 26 ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة (FCCC/CP/2012/8/Add.2)، ص 13.

الممرات المائية الدولية، وساهم ايضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في انشاء " الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" (IPCC) عام 1988.[1]

فضلا عن ذلك، لقد صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة تقارير تقييميه منذ 2014، وكان أول تقرير تقييمي في الدورة 20 لمؤتمر الأطراف (Cop20) في ليما 2014، الذي جاء استجابة لطلبات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لإجراء التقييم، وكان آخر تقرير له هو تقرير فجوة التكيف لعام 2020 الذي خلص إلى أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته الدول في مجال التكيف مع تأثيرات المناخ ما زالت هناك فجوات ضخمة في تمويل البلدان النامية للوصول بمشاريع التكيف إلى مرحلة توفير حماية حقيقية من تأثيرات المناخ.[2]

2- مساهمه برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) United Nations Development Programme

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) هو هيئة تنموية عالمية تابعة للأمم المتحدة، يعمل كمجلس تنفيذي تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة، تأسس عام 1965 بتمويلات مقدمة من الدول الأعضاء، ويعمل على مساعدة البلدان على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة، وتنسيق جميع الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وفي مجال معالجة التغير المناخي، يقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدور اساسي في تنسيق وتسيير الاجراءات الجماعية الرامية إلى الحد من تأثيرات التغيرات المناخية وإدارة التنمية المستدامة عن طريق دعم الحكومات، واشراك المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث في مساعدة الدول في اعداد البرامج والتشريعات الداخلية اللازمة لمعالجه آثار التغير المناخي، أو التخفيف من تلك الآثار أو التكيف معها، كما يتعاون مع برنامج

[1] ولمزيد من التفاصيل، راجع: برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الرابط التالي: https://www.unep.org/ar/nptht-alamm-almthdt-ilbyyt

[2] وافية قردانيز: مرجع سابق، ص 86-87.

الأمم المتحدة للبيئة في العديد من البرامج، التي من بينها برنامج تغيير المناخ والتنمية، والشراكة المتعلقة بتغير المناخ والفقر، والمركز المعنى بالفقر بالبيئة والتعاون ايضا في تنفيذ خطة عمل "بالي" الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل مساعدة الدول على ادماج المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.[1]

المطلب الثاني: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة التغير المناخي:

تعد مسألة مواجهة التغيرات المناخية مسألة مشتركة لجميع الدول، وعليه يجب العمل في إطار منظمة دولية واحدة أو من خلال عدة منظمات دولية متخصصة بهدف تقييم الأثر البيئي والاستفادة من التكنولوجيا اللازمة لحماية البيئة، والتي تستطيع التأثير في سلوك الدول ومن هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، المنظمة الدولية البحرية (IMO) ومنظمة الصحة العالمية .(WHO)

1.دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

ابان عقد المؤتمر العالمي العاشر للأرصاد الجوية عام 1987 دعا كل من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الدول والحكومات الى التشاور من اجل انشاء آلية حكومية مخصصة لإجراء تقييمات علمية منتظمة للآثار المحتملة لتغير المناخ، واسفرت المشاورات عن تأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1988، لتقديم تقديرات شاملة عن التغير المناخي واسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغير وقد أعدت الهيئة منذ نشأتها خمس تقارير للتقييم، وحصلت على جائزة نوبل للسلام لعام 2007 بالاشتراك مع السيد "ال جور" نائب الرئيس الأمريكي آنذاك تقديرا لجهودهما في مجال التغير المناخي.[2]

[1] عدنان مفتاح الكيش: مرجع سابق، ص 337-338.

[2] راجع: موقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) على الرابط التالي: https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic

وبمراجعة مختلف التقارير التي أصدرتها الهيئة، نجد انها قد اكدت على أن السبب الرئيسي لظاهرة التغير المناخي هو النشاط البشري وأن مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في تصاعد وتزايد مستمر، ومن المحتمل تضاعف هذا المستوى لثلاثة أمثال المستوى الحالي خلال هذا القرن إذا لم تتخذ الاجراءات الفعالة لتخفيضه.

ويمكن اجمال استنتاجات الهيئة المتعلقة بالتغيرات المناخية فيما يلي:

- قيام مسؤولية الانسان بنسبة 90% عن تدهور المناخ العالمي.
- استبعاد التغيرات التي طرأت على المناخ العالمي في السنوات الأخيرة بسبب العوامل الطبيعية وحدها.
- تعتبر السنوات من 1995 الى 2006 أحر السنوات التي مرت على الأرض منذ بدء الرصد الجوي عام 1850.
- الارتفاع في انبعاثات الغازات الدفيئة راجع للنشاط الإنساني بالدرجة الاولى.
- استمرار ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون والغازات المكافئة له في البحار لمدة أكثر من 1000 سنة.
- تراجع قدرة الارض والمحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون.
- استمرار موجات الحر القصوى وهطول الامطار الغزيرة بشكل متزايد ومن المحتمل أن تصبح الاعاصير الاستوائية أكثر قسوة.
- تراكم مخزون الغازات الدفيئة التي تحبس الحرارة في الجو بمعدل لم يسبق له مثيل.

ومما لا شك فيه أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كان وما يزال له الأثر الكبير على المعرفة المتعلقة بتغير المناخ وتطوير سياسة المناخ، وله الفضل في نشر المعرفة حول هذا التغير ووضع الاجراءات اللازمة لمكافحته.[1]

[1] عبد الحكيم ميهوبي: التغيرات المناخية، الأسباب المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 72.

2. دور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (World Meteorological Organization)، هي هيئة دولية انبثقت عام 1950 عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية (IMO) التي تأسست عام 1873 لتيسير تبادل معلومات الطقس عن الحدود الوطنية وفي عام 1951 أصبحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وصارت صوت منظومة الأمم المتحدة ذو الحجية بخصوص حالة وسلوك الغلاف الجوي للأرض وتفاعله مع الاراضي والمحيطات والطقس والمناخ الناجمين عن هذا التفاعل وتوزيع الموارد المائية الناتج عن ذلك.[1]

وقد لعبت المنظمة منذ تأسيسها دورا فريدا وقويا في المساهمة في سلامة البشرية ورفاهيتها من خلال حماية الأرواح والممتلكات من التعرض للكوارث الطبيعية والحرص على سلامة البيئة، ومع اثارة مشكله التغير المناخي وتداعياتها برز دور المنظمة، حيث اضطلعت بدور مهم في رصد ومراقبة الطقس، وفهم التغيرات المناخية، بشكل يلبي احتياجات واستراتيجيات التكيف ووضع القرارات، وفي سعيها الحثيث لمواجهة آثار التغير المناخي قامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بما يلي:[2]

- التعاون مع المرافق الوطنية للدول في مجالات تقديم الدعم التقني اللازم لإقامة انظمة رصد جوي ومناخي، وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة وتحليل ما يرد اليها من معلومات، وانشاء قواعد بيانات خاصة بها بغية تحقيق استفادة كل دول العالم منها.
- تقوم برصد كل التغيرات التي تحدث لمستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية لتغير المناخ المحتمل وقوعها خاصة في المناطق المنخفضة التي يمثل فيها ارتفاع مستوى مياه البحر كارثة طبيعية حقيقية،

[1] راجع موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (IMO) على الرابط التالي: https://public.wmo-in/ar
[2] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 175.

كما توفر معلومات حيوية مستقاة من أنظمة الإنذار المبكر بصورة يمكن من خلالها انقاذ الأرواح والحد من الاضرار التي قد تلحق بالممتلكات في تلك المناطق.

- تساعد المنظمة على نقل وتبادل التكنولوجيا المتعلقة برصد التغيرات المناخية، والتي يمكن أن تعزى للأنشطة البشرية، وتوالي عقد البرامج التدريبية خاصة للدول النامية من أجل تشجيعها على الأخذ بهذه التكنولوجيا.

- تقوم المنظمة بدور فعال ضمن الجهود الدولية المتعلقة بمراقبة البيئة وحمايتها، حيث تدعم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الاخرى والمرافق الوطنية للأرصاد الجوية عقد وتنفيذ عدد من الاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة، كما تساهم في اسداء المشورة والتقييمات العلمية للحكومات بخصوص المسائل ذات الصلة.

- قامت المنظمة بإنشاء عدة برامج للتعامل مع تغير المناخ من أهمها برنامج المناخ العالمي، برنامج التطبيق الفعال للمعارف والمعلومات المناخية لصالح المجتمعات واللذان كرسا لتقديم الخدمات المناخية الخاصة بالتنبؤ بالتقلبات المناخية، الطبيعية منها أو الناجمة عن النشاطات البشرية.[1]

3. دور منظمه الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تأسست عام 1966 ومقرها في فيينا، وتهدف إلى تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتعزيز التعاون الصناعي الدولي.[2]

وترتكز المنظمة في عملها على ثلاثة مجالات رئيسية، هي تخفيف الفقر على المدى الطويل من خلال تنفيذ مشروعات انتاجية، وبناء القدرات التجارية للدول وتعزيز الطاقة البيئية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالطاقة العالمية المعاصرة، والمنظمة بصفتها واحدة من الوكالات الرائدة في مجال الطاقة تعالج مشكلة تغير المناخ من خلال

[1] راجع: موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية السابق.

[2] موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: https://www.unido.org

خدمات متكاملة في مجال الطاقة ذات الصلة، والتي تشمل توفير الفرص للحصول على خدمات الطاقة الحديثة للدول الفقيرة، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.[1]

وقد لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورا فعالا في مواجهة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، خاصه فيما يتعلق بإيجاد طاقة نظيفة تساعد على التنمية الاقتصادية، وتحافظ على البيئة في الدول النامية والاشد فقرا حيث سعت المنظمة الى تحقيق ذلك من خلال جهودها التالية:

- تعمل المنظمة على توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقوله من اجل دعم التنمية المستدامة، كما تساعد الدول النامية على الحد من الاعتماد على الوقود الاحفوري، من خلال تشجيع تلك الدول على الاستفادة من فرص تحقيق مكاسب ماديه بالاعتماد على الصناعة الخضراء التي تعتمد على الطاقة النظيفة.
- تتعاون المنظمة مع مرفق البيئة العالمي (GEF) Global Environment Facilityبوصفها شريكا تنفيذيا أساسيا في المشاريع المتعلقة بالحد من تغير المناخ وحماية النظم المائية الدولية وتفادي استنفاذ طبقة الأوزون.
- شاركت المنظمة في المداولات التي جرت من خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، وركزت بشكل أساسي على مشكلة تغير المناخ، وسبل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وطرق الوصول إليها، والاقتصاد الذي يراعي المحافظة على البيئة وتطوير القطاع الخاص.
- تولي المنظمة اهتماما خاصا باستخدام مصادر الطاقة الريفية في أغراض انتاجية مع التركيز على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، كما تشجع المنشآت الوطنية العاملة في مجال الطاقة بالاعتماد على

[1] موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: https://www.unido.org.

تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتقوم كذلك بعمل استبيانات خاصة بالأنشطة التي تدر دخلا والمتصلة بإنتاج أو توليد أو استخدام الطاقة في المناطق الريفية.[1]

- تتعاون المنظمة مع امانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 من خلال تشجيع التنمية الصناعية المستدامة ومراقبة انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشاريع الصناعية ومحاولة تخفيضها عن طريق استخدام التقنيات الحديثة لعزل هذه الغازات التي تسبب ضررا بيئيا عملا بما جاء في المادة 3/2 من بروتوكول كيوتو، التي نصت على ضرورة العمل على تخفيض الانبعاثات ورفع مستوى التنمية، والاستمرار في البحث لإنشاء وتطوير وتجديد واعادة تجديد الطاقة والعزل التكنولوجي لغاز ثاني أكسيد الكربون لإيجاد تكنولوجيا سليمة بيئيا.

- تشارك المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في اعداد مسودة الاعلان المتعلق بالإنتاج النظيف الذي تم انشاء آليته بموجب المادة 12 من بروتوكول كيوتو، لمساعدة الدول المدرجة في الملحق الأول على تنفيذ التزاماتها بموجب المادة الثالثة من البروتوكول، ومساعده الدول غير المدرجة في الملحق على التنمية من خلال الحصول على التكنولوجيا النظيفة.

- تقوم المنظمة بأنشطة لبناء القدرات في مجال وضع مشاريع تتعلق بتغير المناخ واجراء التقييمات الاقتصادية والمالية، ودعم نقل المعارف والمهارات التقنية بهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة الصناعية، كما تساهم في توفير التدابير اللازمة للتخفيف من التلوث الصناعي، وتقديم الدراسات والتقارير المتعلقة بتطوير أسس آلية التنمية النظيفة.

[1] راجع: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مجلس التنمية الصناعية الدورة (38/14)، نوفمبر 2010، ص 3.

- تبذل المنظمة جهودا حثيثة لمعالجة مسألة التكيف مع آثار تغير المناخ في القطاع الصناعي، وبخاصة عبر اطلاعها على الموارد الطبيعية والثروات المادية ومواقع المؤسسات الصناعية، والخطر المتزايد من وقوع حوادث تؤثر على المناخ ناجمة عن الأنشطة الصناعية.[1]

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التغير المناخي

اهتمت المنظمات الإقليمية المتخصصة بقضية التغير المناخي من اجل المحافظة على البيئة وحمايتها، والعمل على الحد من آثار ظاهرة التغير المناخي والتكيف معها، ورغم تنوع هذه المنظمات إلا أن العامل المشترك بين كل أنشطتها هو حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث.

المطلب الاول: دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة التغير المناخي

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتمزق الدول الأوروبية اشتدت الحاجة الى إيجاد نوع من الترابط بين هذه الدول، من اجل إعادة بنائها والقضاء على احتمال نشوب حرب عالمية اخرى، وتمثلت أولى مظاهر ذلك في مجال الجمارك، حيث تم تأسيس ما يعرف بـ: "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (EEC) [2]، والتي تسمى أيضا " السوق الأوروبية المشتركة" وذلك بموجب اتفاقية روما لعام 1957، وتعتبر السوق المشتركة، من خلال تطورها من مجرد تبادل تجاري الى شراكة اقتصادية وسياسية، بمثابة حجر الأساس في نشأة الاتحاد الأوروبي الذي دشن بموجب معاهده ماستريخت (Maastricht) لعام 1991.[3]

ومنذ نشأته ساهم الاتحاد الأوروبي بدور فعال في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، حيث قام بدور محوري في المفاوضات الدولية التي انبثقت عنها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، حيث حث

[1] راجع: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الوثيقة (A/62/644)، 2008، ص 8 وما بعدها.

[2] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 201.

[3]: المرجع نفسه

الدول الأعضاء فيه على القيام بدور فعال في المفاوضات الرامية نحو صياغة اتفاق قانوني دولي نهائي وملزم بشأن حماية المناخ، كما قام الاتحاد بالتصديق على النظام القانوني الدولي لحماية المناخ المتمثل في الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو، وانشأ نظاما قانونيا لاتجار الدول الأوروبية في الكربون وفقا لأحكام بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1997.[1]

ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي يعد ثالث أكبر ملوث للبيئة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يصدر عنه حوالي 12% من اجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم.[2] فقد تبنى الاتحاد سياسة صارمة تهدف الى التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال اتخاذ الاجراءات التالية:

- العمل على تحقيق جوده البيئة والمحافظة على صحة الانسان.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والسعي لإيجاد حلول للمشاكل البيئية وكذا المتعلقة بالمناخ.
- التشجيع على الاستثمار في المصادر البديلة والمستدامة للطاقة في إطار السياسات الخضراء.
- سن قوانين عقابية ورقابية للحد من ظاهره التلوث، وخاصة التلوث الهوائي الذي يؤثر على المناخ.
- الضغط على الدول الصناعية الكبرى من اجل التخفيف من الانبعاثات الغازية والاعتماد على المعايير البيئية.
- العمل على الحد من انبعاثات محطات الطاقة، وخفض استخدام الكلوروفلوركربون لمنع أحداث أضرار بطبقة الأوزون.[3]

هذا وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا متقدما نوعا ما عن باقي المواقف الدولية في المؤتمرات التي عقدت لاتخاذ إجراءات دولية لمعالجة تغير المناخ، ولم يتهرب من مسؤولياته في اتخاذ تعهدات ملزمة بخفض انبعاثات

---

[1] انظر: Massimiliano Montini، EU ، the change regime: recent development at the international ، in the future of environmental law: international European perspectives،and Italian level ، European University Institute, 2005، p 125.

[2] محمد عادل عسكر: القانون الدولي البيئي: تغير المناخ، التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية وبروتوكول كيوتو، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 705.

[3] Marc Pallemaerts, le cadre international et européen de lutte contre

الغازات الدفيئة من خلال تنفيذ الالتزامات بخفض الانبعاثات الغازية وفقا للنسب المفروضة عليه، رغم أن عددا من دول الاتحاد تعاني من مخاطر اقتصادية غير مسبوقة، بسبب الازمة المالية العالمية التي ظهرت بوادرها عام 2009، نظرا لإدراك الدول الاعضاء في الاتحاد للتهديدات والمخاطر المترتبة على تغير المناخ.[1]

من جهة اخرى اعتمد الاتحاد الأوروبي عده برامج لمواجهة التغير المناخي ففي عام 2000 تم اطلاق برنامج "مكافحه تغير المناخ" الذي يقوم على مبدأين أساسيين يتمثل أولهما في اختيار التدابير الأكثر فاعلية لمواجهة تغير المناخ، أما الثاني فيتعلق بتوسيع تطبيقاتها في جميع قطاعات الحياة المختلفة، ويرتكز هذا البرنامج على عدد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتطوير انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة واستخدام الوقود المنتج من هذه الطاقة في وسائل النقل وتحسين استخدام البيانات وغيرها من التوجيهات، وتم اعادة تفعيل هذه البرامج في عام 2005، بوضع أسس جديدة للاستراتيجية الأوروبية لتغير المناخ، كونه لم يحقق الفاعلية المرجوة منه، ولم يكن كافيا لمواجهة التحديات البيئية، التي يفرضها تغير المناخ، كما اطلق الاتحاد برنامج آخر عام 2007 لدعم البلدان النامية الاكثر عرضة للتغير المناخي بهدف زياده قدرتها على مواجهة التحديات وتقديم تمويل لها بقيمة 300 مليون يورو والعمل مع البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع انحاء افريقيا واسيا ومنطقه البحر الكاريبي والمحيط الهادي.[2]

وفي عام 2010 أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج "رصد كوكب الأرض" الذي دخل حيزا النفاذ في الفترة ما بين 11-20-212 وذلك بهدف تطوير نظام استخدام وتبادل المعلومات البيئية والبيانات المتعلقة بكوكب الارض، وضمان النفاذ المباشر لكافة المعلومات التي تجمعها الهيئات التابعة للبرنامج، وما تنص عليه احكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتغير المناخي، وكذا تعزيز سوق العمل بدول الاتحاد الاوروبي من خلال توفير فرص عمل جديدة في مجال الرصد البيئي. وفي عام 2012 قام الاتحاد بتدشين برنامج "مراقبة الانبعاثات الغازية"

[1] عدنان مفتاح الكيش: مرجع سابق، ص 365.
[2] وافية قردانيز: مرجع سابق، ص 131-132.

الذي يهدف الى فرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية واليها، ويشمل هذا البرنامج كل شركات الطيران الأوروبية، كما يوجب اصدار تراخيص الطيران في إطار البرنامج للمساهمة في الحد من التلوث الناتج عن محركات الطيران.[1]

فضلا عن ذلك فقد سعى الاتحاد الأوروبي الى إيجاد اتفاق دولي ملزم وشامل يتصدى لمشكلة تغير المناخ لما بعد عام 2012 وألا يكتفي بالاتفاقيات غير الملزمة الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية الإطارية لعام 1992، مثل مؤتمر كوبنهاجن لعام 2009 ومؤتمر كانون لعام 2010، واشار الاتحاد الى أن الاتفاق الذي يتطلع اليه يجب أن يهدف الى الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الارض دون درجتين مئويتين، وأن تستقر الغازات الدفيئة المنبعثة بحلول عام 2020 وتنخفض نسبتها الى حوالي 50% وأن تتجاوز المناقشات الدولية مرحله الشعارات وتتخذ الدول التزامات ملموسة تخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا ما تحقق الى حد ما في ديسمبر 2015 حيث تبنت اكثر من 195 دولة اتفاق باريس للمناخ الذي يعد خطوة هامة على طريق مكافحة التغير المناخي.[2]

المطلب الثاني: دور الاتحاد الافريقي في مواجهة التغير المناخي

الاتحاد الافريقي African Union (AU) هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة إفريقية، تأسس في يوليو 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية ويعمل الاتحاد على تحقيق عدة اهداف منها تحقيق وحدة وتضامن الشعوب الإفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الاعضاء، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في القارة الإفريقية، وتشجيع التعاون الدولي لأعضائه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتحقيق

[1] وافية قردانيز: مرجع سابق، ص 132.
[2] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 203.

السلم والامن في القارة الإفريقية، وحمايه شعوبها وفقا للميثاق الافريقي لحقوق الانسان، وتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.[1]

وما من شك أن القارة الإفريقية كغيرها من مناطق العالم، تسعى جاهدة للتصدي لمشكلة تغير المناخ، خاصة وأن التقارير العلمية الصادرة حديثا تشير الى أن القارة الإفريقية ستكون اكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ عن باقي مناطق العالم، نظرا لضعف المنطقة ازاء هذا التحدي البيئي، الامر الذي حذا بالاتحاد الافريقي الى بذل مزيد من الجهود لحماية دول القارة، خاصه الفقيرة منها، من مشاكل تغير المناخ، ففي يناير 2008 حث الاتحاد الافريقي في دورته العادية الثامنة الدول الإفريقية والجماعات الاقتصادية والإقليمية، القطاعات الخاصة والمجتمع المدني، لمراعاة اعتبارات تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستويين الوطني والاقليمي، وفي أفريل 2008 تم وضع برنامج اطلق عليه "تسخير المناخ لتحقيق التنمية في افريقيا" بهدف التشجيع على بلوغ الاهداف الإنمائية للألفية بطريقه مستدامة، وتعزيز القدرات المؤسسات والجهات المعنية بالتغير المناخي، على تحسين نوعيه البيانات المناخية، المراقبة والخدمات الإعلامية، وممارسة ادارة المخاطر في القطاعات سريعة التأثر بالتقلبات المناخ، كما يسعى هذا البرنامج الى تحقيق نتائج رئيسية هي: اتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها، والتحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الادارية، واتخاذ قرارات مدروسة، والقيام بالتوعية اللازمة، وتعميم المعلومات المناخية في خطط التنمية، مع تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ.[2]

وفي عام 2008 رحب الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بإنشاء مركز السياسات الإفريقية بشأن تغير

[1] لمزيد من التفاصيل راجع: موقع الاتحاد الافريقي على الرابط التالي: https://au-in/ar/node/3587

[2] راجع: مفوضية الاتحاد الافريقي، تقرير "تغير المناخ والتنمية في افريقيا"، اجتماع لجنة الخبراء المشتركة لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، الاجتماع التاسع والعشرون، ليلونجوى، مالاوي، مارس 2010، وثيقة رقم E/ECA/COE/29/5، ص 2.

المناخ، مع دعمه ومساندته ماليا واجرائيا، بهدف توجيه السياسات العامة في الدول الاعضاء لمكافحة مشكلة تغير المناخ، وفي عام 2009 وافقت القمة العادية الثالثة عشر للاتحاد الافريقي على انشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ، والذي يضم الجزائر وجمهورية الكونغو واثيوبيا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا واوغندا وحثت القمة رؤساء الدول والحكومات الافريقية على اتباع نهج موحد بشأن تغير المناخ. كما وافقت القمة على انضمام الاتحاد الافريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.[1]

فضلا عن ذلك فقد أعلنت مفوضية الاتحاد الافريقي عن عزمها تنفيذ المقررات المتعلقة بتغير المناخ، والتي اعتمدت في مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في يناير 2010 والمتمثلة فيما يلي:

- وضع استراتيجية بشأن تغير المناخ للترويج والتوعية بشأن موقف افريقيا من بنود جدول الأعمال الرئيسية.
- توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء دول وحكومات افريقيا بشأن تغير المناخ لزيادة التمثيل الافريقي.
- توفير الدعم الكامل للمفاوضين اثناء المفاوضات.
- تقديم الدول الأعضاء لمذكرات أحادية لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ تدعم اتفاق كوبنهاجن بشأن تغير المناخ.
- إقامة هيكل تفاوضي واحد على المستوى الوزاري ومستوى الوزراء ليحل محل آلية التنسيق الحالية.
- يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي بجميع الأنشطة اللازمة لتسجيل الاتحاد بوصفه طرفا واحدا يتقاضى نيابة عن جميع الدول الأعضاء فيه.[2]

ويلاحظ أن مقررات الاتحاد الافريقي السابقة تتمحور جميعها حول وضع آلية افريقية ذات أثر فعال في المفاوضات الدولية الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو إلى اتفاق

[1] راجع: تقرير " تغير المناخ والتنمية في افريقيا"، مرجع سابق، ص 4.
[2] راجع: تقرير " تغير المناخ والتنمية في افريقيا"، مرجع سابق، ص 10-11.

دولي نهائي ملزم، من ناحية أخرى، قام الاتحاد الافريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتصدي لظاهرة التغير المناخي والتي من أبرزها:

1. البرنامج الافريقي لرصد البيئة التابع لمفوضية الاتحاد الافريقي والذي بدأ عمله عام 2007 ويختص بتقديم خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية.

2. مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى، وهي إحدى الإجراءات ذات الأولوية في إطار الشراكة بين الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ، وتهدف إلى تحفيز وتحقيقي التنمية المستدامة والحد من الفقر في الجانبين الشمالي والجنوبي للصحراء الكبرى وقد بدأ هذا البرنامج كمبادرة لغرس الأشجار وتطوير عملية الترويج للإدارة المستدامة للأراضي.[1]

3. برنامج الحد من الكوارث، الذي يهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث، وبناء قدرات الدول والمجتمعات الافريقية لمواجهتها، وقد تبنى البرنامج استراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية، بالإضافة إلى مناقشة لبرامج عمل افريقيا للفترة 2005 إلى 2010، كما قام الاتحاد بجهود حثيثة للتوصل إلى صك قانوني دولي يكفل حماية المناخ بعد انتهاء العمل ببروتوكول كيوتو وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- وضع استراتيجية اتصال بشأن تغير المناخ تعنى بتوضيح موقف افريقيا بشأن صك دولي يخلف بروتوكول كيوتو.
- توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية بشأن تغير المناخ بغية زيادة نطاق التمثيل.
- توفير الدعم الفني والتقني والمعلومات للمفاوضين الأفارقة اثناء مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو وذلك بالاستعانة بخبراء في تقديم هذا الدعم.[2]

[1] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 21.

[2] راجع: تقرير " تغير المناخ والتنمية في افريقيا"، مرجع سابق، ص 6.

المطلب الثالث: دور جامعة الدول العربية في مواجهة التغير المناخي

جامعة الدول العربية (LAS) -League of Arab States-هي منظمة إقليمية للدول العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تم تأسيسها في القاهرة في 22 مارس 1945 بعد اعتماد بروتوكول الإسكندرية عام 1944 وتضم عضويتها 22 دولة، وتهدف إلى أن تكون منظمة إقليمية للدول العربية مع التركيز على تنمية الاقتصاد وحل النزاعات وتنسيق الأهداف السياسية.[1]

وقد سعت جامعة الدول العربية إلى بذل جهود وتبني مبادرات ذات أثر إقليمي ودولي فعال لمواجهة الآثار الضارة لظاهرة التغير المناخي، في محاولة منها لتقليل اخطارها على الدول العربية، التي تأثرت بهذه الظاهرة بشكل أكبر من بعض مناطق العالم، وفقا للدراسات العلمية الصادرة حديثا رغم أن مساهمتها في انبعاثات أقل من معظم دول العالم، لذا فقد أصبحت ظاهرة التغير المناخي ضمن البنود الدائمة في جدول اعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة منذ عام 1992 أي بعد صدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت سابق من هذا العام، حيث أنشأت اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية فريق عمل لمتابعة الاتفاقية الإطارية عام 1993، ثم أقرت تحويله إلى لجنة فرعية لتغير المناخ عام 1996 كما حظيت ظاهرة التغير المناخي بأولوية في اعمال مجلس الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة وفي برنامج وأنشطة التعاون بين الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الكبرى، وضمن أنشطة التعاون بين الجامعة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة بالتغير المناخي.[2]

وفي عام 2007 اصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته التاسعة عشر، اعلانا على قدر كبير من الأهمية، وهو الإعلان الوزاري العربي حول تغير المناخ الذي يتضمن رؤية جامعة الدول العربية حول كيفية التعامل مع مشكلة التغير المناخي، وقد اكد الإعلان أن مجابهة التأثيرات المحتملة لتغير المناخ تتطلب

[1] راجع: موقع جامعة الدول العربية: arab.org على الرابط التالي https://arab.org/ar/directory/league-of-arab-states/

[2] عدنان مفتاح الكيش: مرجع سابق، ص 377.

تحركا وتضامنا دوليا في اطار أهداف التنمية المستدامة، أساسه مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو وأولى الإعلان أهمية خاصة لمساعدة الدول النامية الأكثر عرضة للتأثر للتغيرات المناخية من خلال تقديم الدعم اللازم لنقل التكنولوجيا وتسهيل بناء القدرات والتمويل. كما راعى مصالح الدول النامية المنتجة للبترول والتي ستتأثر سلبيا في اقتصادها من تدابير الاستجابة لتغير المناخ وأشار الإعلان إلى أهمية ادراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كل المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة على نحو ينسجم والنمو الاقتصادي المستدام، وتبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ لتقييم تأثيراتها ووضع برامج التخفيف والتكيف المناسبة.[1]

وفي عام 2009 أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة اعلانا ثانيا أعاد فيه التأكيد على ما ورد في الإعلان السابق، وأشار إلى أن التصدي للآثار السلبية للتغيرات المناخية على الدول النامية يتطلب التوصل إلى اتفاق دولي ملزم، لا يتعارض مع مبادئ ونصوص الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، وأن يؤكد على مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ الملوث الدافع والتي تشكل الأساس في المفاوضات الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

كما شدد الاعلان على وجوب أن تكون هناك التزامات تخفيف ملزمة للدول المتقدمة، وانشطة التخفيف طوعيه للدول النامية ومنها الدول العربية، والتي يجب أن تتفق مع مصالحها الوطنية واولويتها التنموية، فضلا عن ذلك طالب الاعلان الدول المتقدمة بتحمل التزاماتها المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو من حيث توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات الدول النامية، وعدم التنصل من هذه الالتزامات بسبب الازمة المالية العالمية.[2]

---

[1] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 212.

[2] راجع: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، تقرير مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الدورة 21، ج 21/13 (11/09) – ق (652)، ص 11-12.

وفي عام 2010 اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية المنعقدة في ليبيا قرارا دعا فيه الدول العربية الى ادراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة والى تبني خطط عمل وطنية واقليمية للتعامل مع تغير المناخ يكون للحكومات دور محوري في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الاطراف المعنية كما دعت الدول العربية الى استكمال اعداد خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، وعليه فقد قامت الجامعة العربية بالتنسيق والتعاون مع العديد من الشركاء لإعداد مسودة خطة العمل العربية في التعامل مع قضايا تغير المناخ استعدادا لمجابهة التأثيرات المحتملة بتغير المناخ والحد من مخاطره الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية.

وقد تم وضع مسودة للخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ مع اقتراح بأن يتم تنفيذها خلال عشر سنوات بعد اقرارها من قبل جهات الاختصاص، عن طريق تنفيذ البرامج والأنشطة على المستويين الوطني والاقليمي، وتلتزم الخطة العربية بالموقف العربي من مفاوضات تغير المناخ على نحو ما جاء في قرار القمة العربية في ليبيا عام 2010 وهي كالتالي:

1. الالتزام باستمرار العمل بما جاء في البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 21 باعتباره الموقف العربي الموحد بشأن مفاوضات تغير المناخ.

2. اعتبار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ بما تشمله من مبادئ ونصوص هي المظلة القانونية الوحيدة لمفاوضات تغير المناخ.

3. التأكيد على مبدأ الشفافية، واشراك جميع الدول الاطراف في التفاوض ورفض مبدأ التفاوض في مجموعة صغيرة خارج إطار الاتفاقية الإطارية.

4. الالتزام بالتفاوض في المسارين الرسميين في إطار الاتفاقية الإطارية (مسار الالتزامات الإضافية على دول المرفق الاول بموجب بروتوكول كيوتو ومسار التعاون طويل الاجل طبقا لخطة عمل بالي) وأن يتم تحقيق تقدم متوازن في

كليهما، بما يضمن نتائج متوازنة في المسارين ورفض ايجاد بديل عن بروتوكول كيوتو، أو دمجه في أي اتفاقية جديدة.

5. ان اعلان كوبنهاجن ليس وثيقة رسمية صادرة عن مؤتمر الاطراف وغير ملزم قانونا، ولكل دولة تحديد موقفها منه كما تشاء.

6. استمرار دعم فريق التفاوض العربي في المتابعة والتنسيق خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

7. التنسيق والتشاور مع المجموعات الإقليمية الاخرى، وخاصه مجموعه 77 والصين والمجموعة الإفريقية، وكذلك مع دول الاقتصاديات الناشئة والدول الجزرية.[1]

وبالرغم من أن جامعة الدول العربية قد سعت من خلال الاعلانات الوزارية والقرارات على مستوى القمة صياغة خطة عربية موحدة للتعامل مع قضية تغير المناخ، ووضع آلية مشتركة ومترابطة بين جميع الدول العربية تهدف الى مواجهه ظاهرة التغير المناخي والحد من آثارها، إلا أن كل ما سعت اليه الجامعة قد باء بالفشل، في بروتوكول كيوتو الذي ما فتأت تتشبث به أصبح حبرا على ورق، فهو حتى الآن وبعد انتهاء الفترة الأولى (2008-2012)

لم يدخل حيز النفاذ، بل وتم استخلافه باتفاق باريس لعام 2015 الذي ينزع كل التزام القانوني عن الدول المتقدمة بتخفيف انبعاثاتها، ويعوضه بما يعرف بالمساهمات الوطنية، والتي تساهم فيها حتى الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان تضارب المصالح بين الدول العربية قد أثر على اتخاذ موقف موحد تجاه قضيه المناخ، والبعض الآخر منها لم تعطِ حتى الآن الأهمية المطلوبة لمواجهة هذه الظاهرة البيئية الخطيرة، أو تجاهلتها

[1] راجع: مؤتمر القمة العربية، قمة سرت، الدورة الثانية والعشرون، القرار رقم 532، تغير المناخ، ليبيا، 27-28 مارس 2010، ص 175.

عمدا لأنها ترى أن تدابير مواجهة هذه الظاهرة سوف يؤثر على التنمية الاقتصادية لديها، خاصه الدول النفطية الكبرى منها.[1]

المبحث الثالث: الاليه القانونية الدولية لمكافحه التغير المناخي

كانت بداية حماية المناخ على الصعيد الدولي عن طريق المنظمات الدولية وبالتحديد في عام 1988، عندما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (GIEC)وبالتعاون مع منظمة الارصاد الجوية (OMM)بإنشاء الهيئة الحكومية لخبراء المناخ، التي فوضها العالم واناط بها دراسة ظاهره تغير المناخ،

وفقا للتقارير الصادرة في عن هذه الهيئة، التي بينت حالة مناخ الارض صادقت الدول على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ سنه 1992، وتعتبر الأمم المتحدة أهم منظمة تعمل في مجال حماية المناخ ويرجع ذلك للطابع العالمي لهذه المشكلة، والذي يوجب توافر امكانيات فنية وقانونية قد لا تتوفر إلا لهذا النوع من المنظمات.

لقد اتسع مدى الضرر البيئي العابر للحدود الإقليمية، حيث لم تعد التشريعات الداخلية للدول تكفي للسيطرة عليه، حيث تتصف مشاكل البيئة في العصر الحديث بخصوصيات معقده تستلزم رؤى مبتكرة للتصدي لها ومكافحتها.[2]

وسنفصل في هذا المبحث أهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة التغيرات المناخية ودور الآليات الدولية في محاربة هذه الظاهرة.

المطلب الاول: اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

ابرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ نتيجة الجهود الدولية المبذولة بهدف تطوير القانون الدولي للبيئة بوجه عام، ووجود اقتناع متزايد من جانب الدول بخطورة مشكلة تغير المناخ ووجوب تنظيم

[1] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 215.

[2] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس في بروتوكول كيوتو 1997، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 53.

مكافحته دوليا، خاصه بعدما وفرت الهيئة الدولية (IPSS) توثيقا علميا عالي المستوى في اتفاقية فيينا لعام 1985، وبروتوكول مونتريال لعام 1987 نموذجا قانونيا دوليا أمكن الرجوع اليه ومحاكاته عند صياغة بعض نصوص الاتفاقية الاطارية.

وقد بدأ الاعداد لصياغة نصوص الاتفاقية الإطارية بعد أن جاءت توصيات مؤتمر المناخ العالمي الثاني بجنيف في 17 من نوفمبر 1990 لتؤكد على ضرورة انصياع الدول لما اوصت به الهيئة الدولية (IPSS) فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقية الدولية تعنى بحماية المناخ وتكافح تغيره، وتزامنت هذه النداءات مع ما سبق أن تمخض عنه مؤتمر تورينتو الدولي بكندا عام 1988 من وجود اتفاقية عالمية شاملة، وبروتوكولات تعنى بخفض انبعاثات الكربون بنسبه 20% من مستوياتها في عام 1988 وذلك بحلول 2015.[1]

وقد تم تبني مشروع هذه الاتفاقية في 9 ماي 1992 ثم فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر ريو 1992 من قبل 186 دوله وقد شكلت نصوص الاتفاقية الأسس والمبادئ والقواعد الأساسية لحماية المناخ.

1- تطور ابرام اتفاقية تغير المناخ، اهدافها ومبادئها:

يعود تاريخ الاهتمام الدولي بالبيئة الى مؤتمر ستوكهولم 1972 بوصفه اول خطوة للعمل على بناء الوعي والشعور بالمسؤولية تجاه البيئة، وبعد ابرام العديد من الاتفاقيات البيئية تم التوصل الى ضرورة وضع نظام قانوني لحماية المناخ من التغير، وتحقق ذلك على ارض الواقع خلال عقد اتفاقية تغير المناخ والتي جاءت في شكل الإطار أي في شكل مجموعة مبادئ واهداف.

أولا: تطور ابرام اتفاقيه تغير المناخ

جاء ابرام اتفاقية تغير المناخ في إطار الاهتمام العام لحماية البيئة ونتيجة إدراك الاضرار الناتجة عن تغير المناخ، فقد كانت هناك اتفاقيات بيئية مهدت لحماية المناخ من بينها اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود،

[1] محمد عادل عسكر: مرجع سابق، ص 629.

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، مؤتمر المناخ العالمي الثاني المنعقد بجنيف، الاتفاقية الكندية–الامريكية بشأن تغير الطقس.

1. اتفاقية تلوث الهواء عبر الحدود سنة 1979

لقد بينت المادة الأولى من الاتفاقية أن مفهوم تلوث الهواء العابر للحدود ينصرف الى التلوث الذي ينتج في حدود، ثم يجتاز تلك الحدود مسببا الضرر داخل اقاليم الدول الاخرى، أو لأقاليم لا تخضع لسيادة الدول.

وتعد هذه الاتفاقية الاولى من نوعها بشأن تحسين نوعية الهواء العابر للحدود وتخفيض الانبعاثات الكبريتية بنسبه 30% وقد انشأت المادة التاسعة من الاتفاقية مراكز لمراقبة ورصد تلوث الهواء بمساهمه 24 دولة من أطراف الاتفاقية.[1]

2. اتفاقية فيينا لحماية طبقه الأوزون

تعد كل من اتفاقية فيينا 1985 وبروتوكول مونتريال 1987 لحماية طبقة الأوزون من اوائل الاتفاقيات الدولية العالمية التي منعت انتاج واستهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، حتى يمكن تلاقي حدوث التأثيرات الضارة الناجمة عن استنفاذ هذه الطبقة، وجعلت تدابير الوقاية تتماشى مع نتائج البحوث العلمية في هذا المجال وتقييمات الجدوى التكنولوجية والاقتصادية على نحو مستمر.[2]

3. مؤتمر المناخ العالمي الثاني المنعقد بجنيف 1990

عقد هذا المؤتمر برعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية وشارك فيه اكثر من 700 عالم من 100 بلد، وقد جاء السياق العلمي الفني الصادر عن ذلك المؤتمر، أن معدل الزيادة المتوسطية لدرجة حرارة القرن القادم سترتفع إذا لم يتم الحد من الزيادة المطردة للغازات الدفيئة، وستكون زيادة غير مسبوقة لم يحدث لها نظير خلال العشر آلاف سنة السابقة كما أنها

[1] محمد عادل عسكر: مرجع سابق، ص 28.

[2] محمد عبد الرحمان الدسوقي: الالتزام بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولي، مصر: دار النهضة العربية، 2005، ص 72.

ستؤدي الى تغيرات في المناخ مما يشكل تهديدا بيئيا خطيرا، يمكن أن يعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من مناطق العالم للخطر، بل يمكن أن يهدد البقاء في بعض الجزر الصغيرة كجزر المالديف وغيرها وفي المناطق الساحلية المنخفضة والمناطق القاحلة وشبه القاحلة.[1]

4. الاتفاقية الكندية–الامريكية لعام 1975 بشأن تغير الطقس

ابرمت الاتفاقية بين كل من كندا وامريكا بتاريخ 26 مارس 1975 حيث من المعروف أن كندا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الصناعية الكبرى فكلاهما من مسببات التلوث المتزايد بفعل الأدخنة التي تنفثها المصانع ومحطات الطاقة من آلاف الاطنان ومن المواد السامة في الهواء وتتعلق هذه الاتفاقية بتبادل المعلومات حول أنشطة تغير الطقس وقد وضعت هذه الاتفاقية عده التزامات على كل طرف كما نذكر هنا أنه توجد بعض القواعد والمبادئ القانونية التي وضعتها الهيئات العلمية حيث اضطلعت بعض الجمعيات والهيئات العلمية القانونية بمهمة الحفاظ على البيئة الجوية من التلوث.[2]

اهدافها

تهدف الاتفاقية الإطارية حسب مادتها الثانية الى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي في مدة زمنية كافية تتيح للنظم الأيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر كما يسمح بالمضي قدما في التنمية المستدامة اذ يتعلق الامر بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة التي لم ينص عليها بروتوكول مونتريال وتتعلق تدابير وتحقيق ذلك بـ: وضع قوائم جرد وطنية، استحداث برامج للشراكة والتعاون الدولي، التسيير العقلاني

[1] نادية ضياء شكاره: علم البيئة والسياسة الدولية، الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص 242.

[2] خالد العراقي: البيئة تلوثها وحمايتها، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص 166-167.

لخزانات الغازات الدفيئة وباقي الأنظمة الأيكولوجية الأرضية الساحلية والبحرية، وقد التزمت الدول الأطراف في الاتفاقية بالوصول الى نفي مستوى الانبعاثات الحرارية لسنه 1990.[1]

مبادئها

تتبع الدول الأطراف في الاتفاقية بعض المبادئ لأجل تحقيق اهدافها كما يلي:

- تحمي الدول الاطراف النظام المناخي لمنفعة الاجيال الحاضرة والمقبلة على أساس الانصاف وفقا لمسؤوليتها المشتركة وان كانت متباينة قدرات كل منها وبناء على ذلك ينبغي على البلدان المتقدمة أن تأخذ مكان الصدارة في مكافحة التغير المناخي والآثار الضارة المترتبة عليها.

- اعطاء الأهمية التامة للاحتجاجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

- اتخاذ تدابير للوقاية من اضرار التغير المناخي أو تقليلها الى الحد الادنى وللتخفيف من آثارها الضارة وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح لا ينبغي التذرع بالافتقار الى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة لمعالجة تغير المناخ ينبغي أن تتسم بفعالية التكلفة ولتحقيق ذلك يجب أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية وتكون شاملة وتغطي جميع مصادر ومصاريف وخزانات الغازات الدفيئة ذات الصلة والتكيف ويمكن تنفيذ جهود تناول تغير المناخ بالتعامل مع الاطراف المهمة.[2]

مضمون الاتفاقية وتقييمها

تعتبر الاتفاقيات الدولية أداة متميزة لعلاقات التعاون الدولي أما بالنسبة لمدى نفاذ اتفاقية تغير المناخ فإن الاتفاقية الإطار الأقرب الى الاهداف منها الى الالتزامات.

---

[1] مريم وافي: ادماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ص 66.

[2] انظر المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ 1992.

أولا: مضمونها

1. الاتفاقية الدولية أداة متميزة لعلاقات التعاون الدولي

الاتفاقيات Conventions هي تعبير عن إرادة متطابقة صادرة عن اشخاص القانون المتمتعين بالأهلية المطلوبة من اجل انتاج آثار قانونية محكومة بواسطة القانون الدولي يشكل أكثر من أي وقت مضى الأداة المتميزة لعلاقات التعاون، تلجأ اليها الدول في المجالات الاكثر تنوعا مثل المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاستراتيجية والبيئية.[1]

لقد ترتب عن التغيرات تكنولوجية آثار بعيدة المدى في العلاقات الدولية فبدأت فكرة المجتمع الدولي تفرض نفسها وتبين أنه لا يكفي أن توجد قواعد قانونية تحكم علاقات الدول وتحدد مالها من حقوق وما عليها من واجبات وتبين ما يجوز وما لا يجوز لها من تصرفات وإنما يجب على الدول أن تخطو خطوة اخرى فتنظم المرافق الدولية كالأنهار الدولية البريد والمواصلات، الصحة، البيئة وغيرها، ويعتبر الشعور بضرورة وجود مجتمع دولي المظهر الرئيسي لتغلب النزعة الجماعية في العلاقات الدولية على النزعة الفردية، التي ظلت سائدة لفترة طويلة، فبعدما كان شعور الارتكاز في العلاقات الدولية في الماضي هو الدولة ومصالحها الفردية اصبح في الوقت الحاضر المجتمع الدولي ومصالحنا المشتركة. وقد اقتضى تنظيم التعاون الدولي عقد الدول سلسلة من المؤتمرات الدولية التي اسفرت عن عدة اتفاقيات دولية تحدد المبادئ التي يسير عليها هذا التعاون وتقييم منظمات واجهزة تشرف عليه.[2]

2. مدى نفاذ اتفاقية تغير المناخ

تم اعداد الاتفاقية وفقا للمنهج الإطار أو نموذج الاتفاقية الاطارية Framework convention، يتبع هذا المنهج بصفة عامة في مجال قانون البيئة. (نفس الشيء بالنسبة لـ: اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط

[1] مريم واف: ارجع سابق، ص 71.
[2] المرجع نفسه: ص 72.

من التلوث 1976، اتفاقية التلوث الجوي العابر للحدود لمسافات طويلة عام 1979، اتفاقية حماية طبقة الأوزون عام 1985).

يعتبر هذا المنهج تقنية تسمح بتطور القانون الدولي للبيئة حيث تسعى الدول التي تهدف الى تحسين البيئة الى انشاء اتفاقية هي عبارة عن اهداف عامة ثم تأتي الالتزامات محددة من خلال بروتوكول اضافي له وجود قانوني مستقل من حيث شروط دخوله حيز النفاذ وتنفيذه مع امكانية انضمام دول الى بروتوكول لم تكن في الاصل طرفا في الاتفاقية الإطار.[1]

يرجع السبب في اتباع هذا المنهج هو خشية عدم انضمام الدول للاتفاقية لترددها في أن تلتزم التزاما كاملا لأسباب قد تكون سياسية (استجابة الراي العام لديها) أو لرغبتها في أن تعبر عن موقف ايجابي لها في مجال البيئة بصفة عامة.

وتتميز اتفاقية التغير المناخ عن غيرها من الاتفاقيات البيئية بأنه تم وصفها بالإطار لبيان أنها تعد الخطوة الاولى في هذا المجال وأنها لن تلزم الاطراف فيها بصورة محددة من اجل التغلب على اعتراض العديد من الدول علاوة على أنه قد روعي فيها أن تكون المسؤوليات التي تتحملها الدول الاطراف متنوعة تبعا لدرجة تقدم الدولة.[2]

أولا: الالتزامات التي قررتها الاتفاقية الاطارية:

وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 على الدول الأطراف يتعين عليها تنفيذها من أجل معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل يمنع تغير المناخ، وقد وردت هذه الالتزامات تحديدا في المادة 1/4 من الاتفاقية التي نصت على أن يقوم جميع الأطراف، واضعين في الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة، وإن كانت متباينة، وأولوياتهم وأهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي،

[1] مريم وافي: مرجع سابق، ص 72.

[2] سعيد سالم الجويلي: التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 21.

وحددت المادة السابقة كافة الالتزامات التي تقع على عاتق أطرافها، إلا أنها انطوت على تفرقة وتباين بين اطراف الاتفاقية من حيث تحمل الالتزامات وقامت بتقسيم الدول المعنية بأحكامها إلى ثلاث فئات هي، جميع الدول الأطراف، ودول المرفق الأول، ودول المرفق الثاني، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولا: الالتزامات العامة على كافة الدول الأطراف:

تضمنت الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ مجموعة من الالتزامات العامة التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وهي:

1. وضع القوائم الخاصة بحصر الغازات الدفيئة بشرية المصدر والتي لا يحكمها بروتوكول مونتريال.[1] (من أهم الغازات الدفيئة التي وردت في بروتوكول مونتريال لعام 1988 مركبات الكلوروفلوروكاربون المسؤولة عن ثقب الأوزون).

2. اتخاذ التدابير الخاصة بالتخفيف من حدة ظاهرة التغيرات المناخية.

3. التعاون فيما بين الدول من أجل تطبيق ونشر التكنلوجيا والممارسات التي تكبح وتمنع الانبعاثات بشرية المصدر من الغازات الدفيئة في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات.

4. تعزيز التنمية المستدامة والتعاون من أجل حفظ وتعزيز مصارف وخزانات الغازات الدفيئة، بما في ذلك الكتلة الحيوية والغابات والمحيطات والنظم الايكولوجية.

5. التعاون فيما بين الدول من أجل التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال وضع خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية والموارد المائية والزراعية ولحماية المناطق المتضررة من الجفاف والتصحر والفيضانات.

[1] بشير جمعة الكبيسي: الحماية الدولية للغلاف الجوي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 126.

6. التعاون الدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بإجراء البحوث العلمية والتكنولوجية المرتبطة بتخفيف الغازات الدفيئة.

7. العمل على تطوير وتعزيز التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذا المجال، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية.

8. ابلاغ مؤتمرات الأطراف بالمعلومات المتصلة بالتنفيذ وفقا لنص المادة 12 من الاتفاقية.[1]

ثانيا: التزامات الدول المدرجة في المرفق الأول:

دول المرفق الأول في الدول الصناعية المسؤولة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض وتضم الدول الصناعية المتقدمة، والدول بمرحلة انتقال اقتصاد السوق (الاشتراكية سابقا)[2]

(الدول المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية عددها 41 دولة وهي: الاتحاد الروسي، السويد، اسبانية، سويسرا، استراليا، فرنسا، فنلندا، استونيا، المانيا، كرواتيا، أوكرانيا، كندا، ايرلندا، لاتفيا، ايسلندا، ليختشتاين، إيطاليا، لكسمبورغ، البرتغال، ليتوانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة، بلغاريا، موناكو، بولندا، النرويج، بيلاروسيا، النمسا، تركيا، نيوزيلاندا، المجر، التشيك، هولندا، الدنمارك، الولايات المتحدة، رومانيا، اليابان، سلوفاكيا، اليونان، سلوفينيا، الجماعة الاقتصادية الأوروبية).

وقد حددت الاتفاقية الاطارية التزامات الدول المتقدمة المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية وهي كالتالي:

1. اعتماد سياسات وطنية من أجل التخفيف من حدة التغيرات المناخية عن طريق تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المصدر وحماية مصارفها وخزاناتها.

2. ابلاغ مؤتمر الأطراف في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ الاتفاقية وبصفة دورية فيما بعد السياسات والتدابير المشار اليها في الاتفاقية.

---

[1] المادة 1/4 من الاتفاقية الاطارية.

[2] راجع: اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، مرجع سابق، ص 23.

3. الالتزام جماعيا او فرديا بالرجوع بمستوى انبعاثات من الغازات الدفيئة بشرية المصدر إلى ما كان عليه الوضع عام 1990.

4. اعتماد أفضل المعارف المتاحة في حساب نسب انبعاثات الغازات الدفيئة بشرية المصدر.[1]

وهذه الالتزامات التي حددتها 2/4 أعلاه تخص جميع الدول المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية سواء الغنية منها أو التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق. وخصت الفقرة 11 من نفس المادة هذه الفئة الأخيرة بأحكام استثنائية خاصة بها، بحيث تسمح لها بقدر من المرونة في تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب الفقرة 12 من المادة 4، وذلك مراعاة لقدراتها المتواضعة مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة المدرجة في نفس المرفق.

(نصت الفقرة 6 من المادة 4 من الاتفاقية الاطارية على أنه" بالنسبة للأطراف المدرجين في المرفق الأول الذين يمرون بعملية التحول إلى اقتصاد سوقي يسمح لهم مؤتمر الأطراف بقدر من المرونة في تنفيذ التزاماتهم بموجب الفقرة 2 أعلاه وذلك من اجل تعزيز قدرة هؤلاء الأطراف على معالجة تغير المناخ بما في ذلك ما يتعلق بمستوى ما أطلقه في الماضي من الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة، التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال الذي اختير كسند مرجعي).

ثالثا: التزامات الدول المدرجة في المرفق الثاني

تضم دول المرفق الثاني الدول الصناعية الغنية التي كانت تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] (الدول المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية عددها 24 دولة وهي: اسبانيا، استراليا، المانيا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الدنمارك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبورغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلاندا، اليابان، هولندا، الولايات المتحدة واليونان). أي الدول التي لا تمر بمرحلة اقتصاد السوق. وقد تم استثناء هذه الدول من المرفق الأول لأن لها التزام خاص وهو توفير موارد مالية

[1] المادة 2/4 من الاتفاقية الاطارية.

[2] راجع: اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، مرجع سابق، ص 24.

جديدة واضافية للبلدان النامية وفقا لنص المادة 3/4 من الاتفاقية الاطارية. (نصت المادة 3/4 من الاتفاقية الاطارية على أن تقوم البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني بتوفير موارد مالية جديدة واضافية لتغطية التكاليف الكاملة المتفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة 1 من المادة 12).

وتعتبر الدول المدرجة في هذا المرفق من اغنى الدول في العالم أو المتسببة تاريخيا وحاليا في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري لذا أفردت لها الفقرة 5 من المادة 4 من الاتفاقية أحكاما خاصة بها تتمثل في تسيير وتمويل نقل التكنلوجيا السليمة بيئيا والخبرة الفنية للدول الأطراف، وخاصة الدول النامية منها. (نصت المادة 5/4 من الاتفاقية الاطارية على أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني جميع الخطوات الممكنة عمليا، حسبما يكون ملائما، بتعزيز وتيسير وتمويل نقل التكنلوجيا السليمة بيئيا والدراية الفنية الى الأطراف الأخرى، وبخاصة البلدان النامية الأطراف أو اتاحة الوصول اليها لتمكينها من تنفيذ احكام الاتفاقية).

فالالتزام الذي يقع على عاتق دول المرفق الثاني يتضمن شقين أساسيين هما: الشق الأول، ويتمثل في التزام هذه الدول بتوفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز قدرة الدول النامية على التصدي لآثار تغير المناخ والاشتراك في مكافحتها. والشق الثاني، الذي يتضمن نقل التكنلوجيا المتطورة والنظيفة للدول النامية، هذا فضلا عن تحمل هذه الدول لكافة الالتزامات العامة التي تتحملها جميع الدول الأطراف في الاتفاقية ويرجع التباين في الالتزامات التي تتحملها الدول الأطراف الى عدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

- مسؤولية الدول المتقدمة عن مشكلة التغير المناخي.
- اعمال مبدأ الانصراف.
- مراعاة فروق النمو الاقتصادي بين الدول.

- ضمان مشاركة الدول النامية في حماية المناخ.[1]

آلية تنفيذ الاتفاقية الاطارية

ان القاعدة العامة في تنفيذ المعاهدات الدولية تقضي بأن للمعاهدة قوة القانون وهي تلزم جميع الدول التي صادقت عليها تطبيقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين وعلى الأطراف أن يتخذوا الإجراءات الكفيلة بتنفيذها، وإن قصروا بالقيام بالتزاماتهم فإن هذا الامر سيترتب عليه وقوع الدول المخلة بالتزاماتها تحت طائلة المسؤولية الدولية، وهذا ما أكدته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 التي نصت في المادة 26 منها على أن " كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية"[2] وقد أنشأت الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ اطارا مؤسسيا متطورا كما هو الحال في أغلب الاتفاقيات البيئية ذات الصبغة الدولية يتمثل في " مؤتمر الأطراف المعروف " ،"الهيئة العليا للاتفاقية"، الذي يقوم بعمل استعراض منظم بهدف تنفيذ الاتفاقية بالشكل الذي يحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، ويتخذ في حدود الاختصاصات الممنوحة له القرارات اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية بشكل يمنع النشاط البشري المصدر من أن يؤثر على نظام المناخ العالمي، وتحقيقا لهذا الهدف يقوم مؤتمر الأطراف بعدة إجراءات حددتها الاتفاقية من أهمها:

- الفحص الدوري لالتزامات الأطراف والترتيبات المؤسسية بموجب الاتفاقية، في ضوء هدف الاتفاقية، والخبرة المكتسبة في تنفيذها، وتطور المعارف العلمية والتكنلوجية.
- تعزيز وتيسير تبادل المعلومات عن التدابير التي يعتمدها الأطراف لتناول تغير المناخ وآثاره، مع مراعاة الظروف والمسؤوليات والقدرات المختلفة للأطراف والالتزامات التي يتحملها كل طرف بموجب الاتفاقية.

[1] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 78.

[2] عصام العطية: القانون الدولي العام، بغداد: المكتبة القانونية، 2008، ص 169.

- القيام بناء على طلب طرفين أو أكثر بتيسير تنسيق التدابير التي يعتمدونها لتناول تغير المناخ وآثاره، مع مراعاة الظروف والمسؤوليات والقدرات المختلفة للأطراف والالتزامات التي يتحملها كل طرف بموجب الاتفاقية.
- القيام بتعزيز وتوجيه وضع منهجيات قابلة للمقارنة، يتفق عليها مؤتمر الأطراف من أجل جملة أمور من بينها إعداد قوائم تحصر انبعاثات الغازات الدفيئة من مصادرها، وازالتها بواسطة المصارف، وتقييم فعالية تدابير الحد من الانبعاثات وتعزيز إزالة هذه الغازات.
- اجراء تقييم على أساس جميع المعلومات التي تتاح له وفقا لأحكام الاتفاقية لتنفيذ الاتفاقية من قبل الأطراف وكذلك للآثار الشاملة الناجمة عن التدابير المتخذة عملا بالاتفاقية، وعلى وجه الخصوص الآثار البيئة والاقتصادية والاجتماعية وكذلك آثارها التراكمية ومدى احراز تقدم نحو هدف الاتفاقية.[1]

لكن الاتفاقية لم تبين كيف يمكن تثبيت الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وماهي الآليات المعتمدة في ذلك، ويظهر من النص السابق أن الاتفاقية تمهد لوضع آلية ملزمة لاحقا وهو ما حدث بالفعل، إذ تم التوصل إلى انشاء هيئة خاصة بالامتثال لأحكام الاتفاقية عند تبني بروتوكول كيوتو لعام 1977.

المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو واجتماعات الأطراف

يعد بروتوكول كيوتو بمثابة نسخة تنفيذية، استكملت ما جاء في الاتفاقية الاطارية التي جاءت في شكل التزامات غير دقيقة.

1. صدور قرار تشكيل لجنة صياغة بروتوكول كيوتو:

دعت جمهورية المانيا الاتحادية إلى عقد المؤتمر الأول للأطراف في برلين سنة 1995، وقد بلغ عدد الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي التي صادقت على الاتفاقية حتى انعقاد المؤتمر 126، وقد حاولت الدول الصناعية

[1] المادة 2/7 من الاتفاقية الاطارية.

وتحت ستار التنفيذ المشترك الواردة في الاتفاقية تغير المناخ تحويل عبء خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى الدول النامية عن طريق المساهمة في مشاريع أقل تلويثا للبيئة أو زراعة الأشجار في دول أخرى منها الدول النامية.

كما تبين من البلاغات الوطنية التي تم تقديمها آنذاك أن عددا قليلا من الدول في المرفق الأول من الاتفاقية قد يستطيع الوفاء بالتزاماته بالعودة بمستوى انبعاثات الغازات الدفيئة عام 2000 إلى مستوى عام 1990 على ضوء قناعة الدول الصناعية بأن الأهداف الواردة في الاتفاقية غير كافية، لذا فقد تقدمت هذه الأخيرة إلى المؤتمر باقتراح حول تشكيل لجنة يعود إليها بصياغة بروتوكول يجدد الالتزامات لما بعد سنة 2000.[1]

2. الالتزامات التي رتبها بروتوكول كيوتو

لقد تم تدارك الوضعية البيئية العالمية المتدهورة باعتماد مبادئ وأحكام بروتوكول كيوتو الذي جاء لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ المعتمدة في نيويورك 1992.

وقد دخل البروتوكول حيز النفاذ في فيفري 2005 بمجرد المصادقة عليه من طرف الحد الأدنى من البلدان، التي تصدر على الأقل 25 % من الانبعاثات العامة من أكسيد الكربون وتمتد فترة الالتزام وفق بروتوكول كيوتو خمس سنوات من 2008 إلى 2012 والتي على البلدان أن تلتزم خلالها بالأهداف المحددة في شكل Engagements chiffres التي جاءت في الملحق.[2]

لا تقدر أهمية البروتوكول فقط باعتباره مكملا وملحقا بالاتفاقية الاطارية وإنما يتضمن صيغة تنفيذية لها تماشيا مع المستجدات التي أثبتها التطور العلمي بخصوص انبعاث الغازات الملوثة الناتجة عن الأنشطة الإنسانية خاصة ارتفاع معدلات الغازات الدفيئة، وما تسببه من احتباس حراري لكوكبنا، وما ستنجر عنه من كوارث بيئية

[1] مريم وافي: مرجع سابق، ص 85.
[2] المرجع نفسه.

مختلفة، ولهذا كانت المساعي الجديدة التي تضمنها بروتوكول كيوتو كمطلب انساني عالمي ضرورة للمحافظة على البيئة، وعاء الحياة الذي يعيش في كنفه الإنسان.[1]

أ. الالتزامات التي تقع على جميع الدول الأطراف:

نص البروتوكول على التزامات مشتركة على أساس مسؤولية الدول المشتركة التي نصت على تغير المناخ على الصعيد الوطني من خلال اعتماد برامج وطنية وإقليمية لتخفيض الانبعاثات المحلية، وتضمن تدابير لتخفيض آثار تغير المناخ وأخرى لتسهيل التكيف مع تغير المناخ، إضافة إلى اعداد قوائم الجرد الوطنية لانبعاث الغازات بشرية المصدر، كما تم التركيز على ضرورة التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتقني من أجل نشر التكنلوجيا السليمة بيئيا وتطوير نظم الرصد دون اغفال دور البرامج التعليمية والتربية لدعم بناء القدرات البشرية والمؤسساتية لاسيما في البلدان النامية.[2]

ب. التزامات الدول المتقدمة الأطراف في بروتوكول كيوتو.

ان أهم التزام على الدول المتقدمة المندرجة في الملحق الأول للاتفاقية الإطار هو خفض انبعاثاتها الاجمالية بخمسة بالمائة على الأقل دون مستويات 1990 في فترة الالتزام الممتدة من 2008 إلى 2012 في سبيل ذلك تقوم الدول المندرجة في المرفق الأول بتقديم بيانات تحدد مستواها من أرصدة الكربون لعام 1990.[3]

ان ما ميز بروتوكول كيوتو أنه نص على سبيل التحديد الغازات المستهدف تخفيض انبعاثها وهي ستة:

- ثاني أكسيد الكربون CO_2.
- الميثان CH_4.
- ثاني أكسيد النيتروز N_2O.

[1] علي مراح: مساعي بروتوكول كيوتو، مطلب ضروري لكل العالم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 1، 2010، ص 417.
[2] المادة العاشرة من بروتوكول كيونو.
[3] المادة الثالثة من نفس البروتوكول.

- المركبات الكربونية الفلورية المشبعة PFC_5.
- مركبات الهيدروفلوروكربون HFC_5.
- سادس فلوريد الكبريت SF_6.[1]

اما بالنسبة لخفض كمية هذه الغازات فهي متنوعة، وتختلف من دولة لأخرى، تبعا لمدى تلوث الجو عندها بهذه الغازات ومدى مساهمة انبعاثاتها في إطلاق هذه الغازات وهي:

- تقوم دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط أوروبا وسويسرا بخفض هذه الغازات بنسبة 8%.
- تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض هذه الغازات بنسبة 7%.
- تقوم كندا، اليابان بتخفيض هذه الغازات بنسبة 6%.
- تقوم النرويج بخفض هذه الغازات بنسبة 1%.
- تحافظ كل من روسيا، نيوزيلاندا، أوكرانيا على مستوى الغازات المنبعثة عنها.
- اما استراليا وايسلندا فيقع عليها العبء الأكبر حيث تلتزم الأولى بخفض هذه الغازات بنسبة 8% والثانية بنسبة 10%، ويلزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدمة بضرورة تحقيق انجاز في عام 2005 بالنسبة للغازات الثلاثة الأولى، وأن يتم وفقا للمستويات التي كانت سائدة في عام 1990.[2]

الالتزامات المالية:

قضى بروتوكول كيوتو بمساعدة الدول المتقدمة للدول النامية وخاصة المعرضة منها لأضرار سببها التغيرات المناخية، وكذلك قيام الدول المصنعة بتيسير وتمويل نقل التكنلوجيا الصديقة للبيئة إلى الدول النامية وأكد على أن فعالية تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الاطارية تتوقف على وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة

[1] نص عليها المرفق 01 من بروتوكول كيوتو.
[2] سعيد سالم الجويلي: المرجع السابق، ص 33-34.

بتوفير الموارد المالية ونقل التكنلوجيا إليها، وإيلاء الاهتمام الكامل لاحتياجات الدول الأقل نموا فيما يتعلق بهذا التمويل ونقل التكنلوجيا.[1]

كما أكد البروتوكول على مسؤولية الدول المتقدمة على توفير موارد مالية جديدة واضافية ونقل التكنلوجيا المتطورة لمساعدة الدول النامية في نظام حماية المناخ وذلك من خلال انشاء آلية مالية تضمن تأمين تدفق الأموال اللازمة لذلك، كما تراعي تقاسم الأعباء المتعلقة بذلك بين الدول المتقدمة، وتنفيذا لذلك تم انشاء صندوق التكليف مع التغيرات المناخية، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف الحادي عشر للاتفاقية الاطارية الذي انعقد في مدينة مونتريال الكندية عام 2005، بالإضافة إلى صندوق آخر لتمويل الدول الأقل نموا:

(يقوم الصندوق الأول بتمويل مشروعات وبرامج التكيف مع المناخ في داخل الدول النامية والمعرضة بصفة خاصة لتداعيات هذا التغير، وهذه المشروعات هي إدارة الموارد المائية والأراضي، الزراعة والصحة وتطوير البنى التحتية والنظم الايكولوجية الهشة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتخطيط والتأهب وإدارة الكوارث الطبيعية وتحسين عمليات التنبؤ، ورصد وتحسين مكافحة الامراض والوقاية منها، بينما يقوم الصندوق الثاني بدعم الأطراف الأقل نموا من أجل القيام بعدة أمور من بينها اعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية للتكيف مع تغير المناخ، وقد عهد مؤتمر الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية (FEM) بإدارته).

كما تم انشاء صندوق ثالث عام 2001 اطلق عليه " صندوق التمويل الخاص بتغير المناخ (SCCF)" بموجب الاتفاقية الاطارية بغرض تمويل المشروعات المتعلقة بالتكيف ونقل التكنلوجيا، وبناء القدرات، وتحقيق كفاءة الطاقة وتطوير قطاعات النقل والصناعة والزراعة والحراجة وإدارة النفايات، ويعمل هذا الصندوق بشكل مكمل لآليات التمويل الاحرى بهدف حماية المناخ، وتم أيضا انشاء "الصندوق الأخضر للمناخ"، بمناسبة مؤتمر الأطراف بكوبنهاجن عام 2009 الذي يساهم في تسديد كلفة خفض انبعاثات الغازات

[1] المادة 4 من بروتوكول كيوتو لعام 1997.

الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري ومشاريع أخرى في الدول الفقيرة لحماية المجتمعات التي يهددها خطر تغير المناخ، مثل ارتفاع مستويات البحار ومواسم الجفاف الطويلة، والاضرار التي تلحق بالمحاصيل الزراعية، ويتم تمويل هذه الصناديق من مصدرين: الأول باقتطاع نسبة من عائدات بيع الشهادات التي تحصل عليها الدول المتقدمة بعد قيامها بتنفيذ مشروعات لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة داخل الدول النامية وفقا لأحكام بروتوكول كيوتو الخاصة بآلية التنمية النظيفة، اما المصدر الثاني فيتمثل في مساهمات الدول الممانعة.[1]

الآليات المرنة في بروتوكول كيوتو:

يلزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدمة الأطراف المدرجة في المرفق تحقيق الأهداف المشار اليها في المادة 3 للحد او لخفض انبعاثات الدفيْة دون ان يلزمها باتباع وسائل وإجراءات محددة لتحقيق هدف خفض هذه الغازات، أي ان البروتوكول ترك للدول الأطراف حرية اختيار الوسائل التي ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى اعطى البروتوكول الدول النامية من الالتزامات بخفض غازات الدفيئة وحصر الالتزامات على الدول الصناعية المسؤولة تاريخيا عن ارتفاع حرارة الأرض[2]. وهذه الاليات تباعا على النحو التالي:

أولا: الية الاتجار في الانبعاثات:

نصت على هذه الالية المادة 17 من بروتوكول كيوتو باعتبارها نظاما للتبادل التجاري بين الدول المعنية بتخفيض انبعاثاتها، ويكون هذا التبادل بين طرفين من أطراف المرفق" ب " من البروتوكول. الطرف الأول حقق تخفيضا لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تزيد عن على الالتزام المقرر عليه بموجب البروتوكول. والطرف الثاني لم يستطع الوفاء بتخفيض النسبة التي ألزمه بها البروتوكول، وفقا لنظام الية المتاجرة بالانبعاثات يسمح للطرف الأول

[1] بلقاسم بريشي: مرجع سابق، ص 105.

[2] Roger Guesnerie, Kyoto et l'économie de l'effet de serre, la documentation française, Paris, 2013, p 52.

ان يبيع كمية الانبعاثات التي قام بتخفيضها بالزيادة عن التزامه للطرف الثاني الذي لم يحقق نسبى التخفيض المقررة عليه بموجب البروتوكول[1].

ثانيا: الية التنفيذ المشترك:

هي احدى الاليات المرنة التي نص عليها البروتوكول للحد من غازات الدفيئة والتي تسمح للدولة الطرف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة عن طريق تنفيذ مشاريع لخفض الانبعاثات بالاشتراك مع دول أخرى مدرجة في نفس المرفق وملزمة أيضا بخفض الانبعاثات.[2]

وغالبا ما يكون تنفيذ هذه المشاريع من طرف الدول المصنعة داخل أراضي الدول التي تمر بمرحلة الانتقال لاقتصاد السوق، نظرا لاكتساب الدول المصنعة للتكنولوجيا، التي تحقق التنمية النظيفة، وانخفاض تكلفة المشاريع في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق او ما يعرف بدول أوروبا الشرقية سابقا، اذ بموجب هذه الالية يسمح للدول التي تزيد نسبة انبعاثاتها الدفيئة على القدر المحدد لها بموجب البروتوكول، في الحصول على تراخيص بتخفيضها خارج أراضيها من احتساب هذه التخفيضات، باعتبارها قد تمت داخل أراضيها[3]. بيد ان تنفيذ هذه الالية يتطلب توافر عدة شروط، حددتها المادة السادسة من بروتوكول كيوتو وهي:

1. موافقة الأطراف المعنية بالمشروع على نوعيته سواء الدولة المضيفة للمشروع او الطرف المعني بتنفيذه وتمويله.

2. ان يحقق هذا المشروع تخفيضات حقيقية من انبعاثات غازات الدفيئة.

---

[1] نصت المادة 2/17 من بروتوكول كيوتو على أنه يجوز للأطراف المدرجة في المرفق ب الاشتراك في الاتجار في الانبعاثات لأغراض الوفاء بالتزامات الحد من الانبعاثات وخفضها كميا بموجب هذه المادة.

[2] نصت المادة 1/6 من بروتوكول كيوتو على أنه لا يجوز لأي طرف مدرج في المرفق الأول لغرض الوفاء بالتزاماته بموجب المادة 3 أن ينقل إلى طرف آخر أو يحتاز منه وحدات خفض انبعاثات ناجمة عن المشاريع الهادفة إلى خفض الانبعاثات بشرية المصدر من الغازات الدفيئة أو تعزيز ازالتها بواسطة البواليع في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد.

[3] عبد الحكيم ميهوبي: مرجع سابق، ص 161.

3. ان تمتثل الأطراف المعنية بالمشروع لالتزاماتها المقررة بموجب المادة 5 من البروتوكول، والخاصة بإنشاء نظام وطني متطور لتقدير الانبعاثات وكذا التزاماتها المقررة لنص المادة 7 من البروتوكول الخاصة بإبلاغ أمانة الاتفاقية بالمعلومات المتطلبة لأغراض التحقق من الامتثال.

4. ان يكون الحصول على تراخيص التخفيضات بموجب استخدام هذه الآلية مكملا للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني الخاصة بتخفيض الانبعاثات بحيث لا يجوز لأي طرف معني بالتخفيض أن سيستخدم هذه الآلية للوفاء بكل التزاماته لتخفيض الانبعاثات، وإنما يجب أن تكون مكملة لسياسته الوطنية الرامية إلى تخفيض انبعاثاته.[1]

ثالثا: آلية التنمية النظيفة:

مما لا شك فيه أن هذه الآلية تشجع الدول النامية على المساهمة بفعالية في حماية المناخ، والاستفادة من الدعم المقدم من الدول المتقدمة لمشاريع تنموية تستخدم تكنلوجيا نظيفة، ومثال ذلك قيام احدى محطات الطاقة الحكومية في جولة متقدمة بزراعة عدد من الأشجار في دولة نامية الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص ثاني أكسيد الكربون بما يعادل ما قد ينبعث من تلك المحطات، أو قيام شركة من دولة متقدمة باستبدال محطة توليد الطاقة الكهربائية في دولة نامية ،تعمل بالوقود الاحفوري وأخرى تعمل بالطاقة الشمسية، وقد وضع بروتوكول كيوتو والمقرر رقم 3/م الصادر عن مؤتمر الأطراف عدة شروط تعيين توافرها في الدول المتقدمة الراعية في المشاركة في هذه الالية وهي:

1. التصديق على الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو.

2. انشاء مجلس وطني لآلية التنمية النظيفة.

3. الوفاء لمتطلبات إضافية كإنشاء نظام وطني لرصد غازات الدفيئة واثباتها في سجلات وطنية مخصصة لذلك.

[1] المادة 1/6 (أ-د) من بروتوكول كيوتو لعام 1997.

4. اثبات ان المشروع قد حقق فعلا خفض في انبعاثات غازات الدفيئة وذلك من خلال تحديد سيناريو معياري يشابه الوضع الذي يمكن ان يكون في حالة عدم وجود مشروع الية التنمية النظيفة.[1]

المطلب الثالث: اتفاقية باريس لعام 2015

اجتمعت 197 دولة في مؤتمر الحادي والعشرين وبرعاية الأمم المتحدة، في باريس عام 2015، حيث هذه اتفاقية جديدة تهدف الى انشاء نظام عالمي جديد قائم على قواعد محددة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية. وفي 12 ديسمبر 2015 تبنت 197 دولة " اتفاق باريس" في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في العاصمة الفرنسية" باريس" ودخل الاتفاق حيز النفاذ بعد اقل من عام.[2]

ويهدف الى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية و الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن الى درجتين مئويتين مع السعي الى الحد من الزيادة الى 1.5 درجة وحتى اليوم، انضمت 193 دولة الى اتفاق باريس، ويتضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها و العمل معا للتكيف مع اثار تغير المناخ، ويدعو الدول الى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت، كما يوفر الاتفاق طريقا للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ، و التكيف معها مع انشاء اطار للرصد والابلاغ عن الأهداف المناخية للدول، ويمثل الاتفاق بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون، ويعد تنفيذه ضروريا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لأنه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شانها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ.[3] وقد عالج اتفاق باريس للمناخ العديد من القضايا التي من أهمها:

[1] عبد الحكيم ميهوبي: المرجع السابق، ص 173-174.

[2] دخل اتفاق باريس حيز النفاذ رسميا في 4 نوفمبر 2016.

[3] راجع: الأمم المتحدة، العمل القانوني، اتفاق باريس، على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement

أولا: التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة:

قامت اتفاقية باريس بالتشديد والتركيز على اعمال التخفيف حيث اكدت على ضرورة العمل على تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة من اجل تحقيق التوازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ، وعمليات ازالتها بواسطة بواليع في النصف الثاني من القرن الحالي، مسلمة بان الدول النامية ستتطلب وقتا أطول لتخفيف الانبعاثات.[1] واكد اتفاق باريس على ضرورة سعي الدول الأطراف لاتخاذ تدابير التخفيف المحلية، ووجوب الالتزام بالمساهمات الوطنية في مجال عمليات التخفيف من اجل الوصول الى اعلى طموح ممكن كل حسب قدراته وظروفه الوطنية المختلفة وتعيين على البلدان النامية ان تواصل جهودها المتعلقة بالتخفيف.[2]

ثانيا: التكيف في مواجهة الاثار السلبية للتغير المناخي:

التكيف هو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتأقلم مع تغير المناخ، وتختلف هذه الإجراءات من بلد الى آخر حسب موقعها الجغرافي، ودرجة تأثيرها بالتغيرات السلبية للمناخ وحسب قدراتها المالية، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال، بناء دفاعات الفيضانات، وانشاء نظم الإنذار المبكر للأعاصير والتحول الى زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، وقد كان موضوع التكيف مصدر خلاف كبير بين اطراف الاتفاقية الاطارية، حيث سعت البلدان النامية الى تحقيق التكافؤ بين التخفيف والتكيف من خلال إقامة علاقة بين المفهومين في سبيل ادراج اعمال التكيف في قائمة الإجراءات التي تحتاج للمساعدة المالية من الصندوق الأخضر الذي تموله الدول المتقدمة بينما عارضت البلدان المتقدمة هذا الطرح. الامر الذي عرقل التوصل الى صياغة مشتركة بشأن التكيف.[3]

---

[1] راجع: المادة 1/4 من اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 نصوص الاتفاقية على الربط:
https://unfcc.in/sites/default/files/arabic_paris_agrremnt.pdf

[2] راجع المادة 4-2/4 من اتفاقية باريس لعام 2015.

[3] موج فهد علي: قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 67-68.

واستطاعت اتفاقية باريس من التوصل الى حل وسط يرضي جميع الأطراف، وادرجت التكيف في المادة السابعة منها ولكنها لم تشر الى التزامات محددة ومباشرة للدول الأطراف سواء كانت متقدمة او نامية بيد انها قد اخذت بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية، خصوصا الدول القابلة للتأثر بالآثار الضارة للمناخ اكثر من غيرها، وحرصت على تقديم المساعدة في جهود التكيف للبلدان النامية و عدم الزامها ببذل جهود إضافية فوق مستوى قدراتها الوطنية، ولكنها لم تحدد بالضبط من هي الدول التي تحتاج للمساعدة، وتركت الامر مفتوحا حسب الظروف والمستجدات الطارئة لكل دولة.[1]

ثالثا: الشفافية:

يقصد بالشفافية Transparency هنا خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالبيئة المتاحة ومفهومة وحقيقية، وذلك من خلال اعداد تقارير وتقديم بيانات تعبر عن واقع حال البيئة وتغيرات المناخ في الدول المعنية، بما يعزز الثقة بين جميع الأطراف في الاتفاقية، وفي هذا السياق اكدت اتفاقية باريس على ضرورة قيام كل دولة من الدول الأطراف بتقديم تفاصيل واضحة عن أنشطتها في مجال تنفيذ الاتفاقية، وسياستها تجاه تغير المناخ، وكدا تقديم قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، فالغرض من النص على مبدا الشفافية هو زيادة الثقة بين الدول، مع الاخذ في الاعتبار اختلاف قدرات كل دولة من الدول الأطراف، خاصة الدول النامية وذلك في ضوء مبدا المسؤوليات المشتركة لكل المتباينة.[2] وفي هذا السياق، نصت اتفاقية باريس على عدة ترتيبات يتعين على الدول الأطراف الالتزام بها تحقيقا لمبدأ الشفافية وتتمثل في:[3]

[1] راجع المادة 7 من اتفاقية باريس لعام 2015.

[2] نصت المادة 1/13 من اتفاقية باريس لعام 2015 على أنه لبناء الثقة والائتمان المتبادلين وتعزيز فعالية التنفيذ ينشأ بموجب هذا الاتفاق إطار شفافية معزز للإجراءات والدعم يتسم بمرونة ذاتية تأخذ في الاعتبار اختلاف قدرات الأطراف ويستند الى التجربة الجماعية.

[3] راجع: المادة 4/13 من اتفاقية باريس لعام 2015.

1. البلاغات الوطنية: حيث تلتزم جميع الأطراف بتقديم البلاغات الوطنية التي تخص عمليات إزالة غازات الدفيئة والظروف والسياسات والتدابير الوطنية والتعليم والتدريب، واية أنشطة أخرى يتم اتخاذها في سبيل تنفيذ الاتفاقية وقد تم اعتماد هذه الالية لأول مرة في مؤتمر الأطراف التغير المناخي استنادا الى تجارب الأطراف.

2.تقارير تقدم كل سنتين: يتعين على الأطراف من الدول المتقدمة تقديم تقارير كل سنتين، توضح فيها المساعدة المالية والتقنية ودعم بناء القدرات للأطراف من الدول النامية والفقيرة، وتم استخدام هذه الالية لأول مرة عام 2014، وقد اوحيت الاتفاقية ان يستمر العمل بها لما بعد عام 2020.

3.تحديث التقارير كل سنتين: هذا النوع من التقارير مفروض على الدول النامية حيث يتوجب عليها إعادة جرد قوائم انبعاثات غازات الدفيئة الوطنية، وإجراءات التخفيف وبيان المعوقات والثغرات التي تواجهها في اعمال التكيف اما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والدول الأقل نموا فيمكنها تحديث تقاريرها بما تراه مناسبا، وقد تم اعتماد هذه الالية لأول مرة عام 2014.[1]

رابعا: التمويل:

لقد ارست الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ لعام 1992 مجموعة من الالتزامات التي تقع عاتق اطراف المرفق الأول في تمويل المناخ فكانت هذه الاتفاقية نقطة البداية لقانون التمويل المناخي الذي يتمثل في مجموعة من القواعد التي تلزم الدول المتقدمة على مساعدة اطراف المرفق الثاني في التصدي لمشاكل تغير المناخ، ثم تبنت اتفاقية باريس فكرة وجوب تقديم المساعدة المالية من قبل الدول المتقدمة الى الدول النامية، إضافة الى التزامات أخرى تفرضها فيما يتعلق بأعمال التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، مع الحرص على عدم تحديد من هم الدول المتقدمة وعدم استخدام التمييز الثنائي بين الدول الذي اخذت به الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو. وقد اكدت اتفاقية باريس على ضرورة دعم البلدان النامية من اجل التنفيذ الفعال للاتفاقية، وعلى ان يكون

[1] موج فهد علي: مرجع سابق، ص 73-74.

الدعم غير مشروط تسليما بان الدعم المقدم الى البلدان النامية سيسمح ببلوغ مستوى اعلى من الطموح في إجراءاتها، وذلك دون اعفاء الدول التي تحتاج للمساعدة من التزاماتها بموجب الاتفاقية.[1]

كما الزمت الاتفاقية البلدان المتقدمة الأطراف بتقديم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في كل من التخفيف والتكيف تنفيذا لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، بل وشجعت الدول غير الأطراف على تقديم او مواصلة تقديم هذا الدعم طوعيا[2]، وحتى تتمكن الدول الأطراف من تحقيق هدف الاتفاقية الرئيسي وهو تخفيض درجتين مئويتين من درجات حرارة الأرض، و التغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري لا بد لها من القيام بأعمال التخفيف من الانبعاثات و التكيف مع تغير المناخ، وكل هذا يحتاج الى ميزانية مالية عالية جدا لا تستطيع الدول النامية والفقيرة توفيرها، لهذا يعد الصندوق الأخضر هو المحرك الرئيسي لباقي الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على جميع أطرافها.[3]

خامسا: الخسائر والاضرار:

لم تستقر الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ على تعريف محدد للخسائر والاضرار الناجمة عن التغير المناخي، حيث أوردت بعض المصطلحات دون تحديد مفهومها مثل تحمض المحيطات والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، إضافة الخسائر غير الاقتصادية مثل فقدان التراث الثقافي والتهجير، كل هذه الخسائر تكون الدول النامية عرضو لها أكثر من الدول المتقدمة بسبب عدم توافر التمويل الكافي، هذا يعني بان الضرر يرجع الى فشل عملية التكيف مع الاثار السلبية للتغير المناخي بسبب عدم توافر التمويل الكافي والتكنولوجيا.[4] لذا فقد دعا تحالف الدول الجزرية الصغيرة الى ضرورة الاعتراف بالالتزامات الأخلاقية والقانونية في دفع الضرر ومساعدة الدول

---

[1] المادة 5/4 من اتفاقية باريس لعام 2015.

[2] المادة 9/1-2 من اتفاقية باريس لعام 2015.

[3] انظر: Paris Agreement، para.52،CF.COP Decision

[4] انظر: Michael B.Gerrard and Gregory E.Wannier ،Threatened Island Nations: Legal Implications of Rising Seas and a changing climate، Cambridge university press, 2013، pp-15 and seq.

الجزرية على بقائها ووقايتها من المخاطر والكوارث، خاصة وان الدول المتقدمة ذات الاقتصادات الغنية هي المسؤول عن التغير المناخي لذلك يجب تفعيل الية الخسائر والاضرار استنادا الى مبدا الملوث دافع.[1]

وقد تم طرح عدة مقترحات لمعالجة الاثار السلبية للتغير المناخي، من بينها اقتراح تحالف الدول الجزرية الصغيرة انشاء تامين للبلدان الضعيفة يتم تمويله من المساهمات الإلزامية للبلدان المتقدمة، ولكن لم يتم اخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار، واستمرت المناقشات بشأن الخسائر والاضرار حتى عام 2014 عندما تم تبني الية وارسو للخسائر والاضرار للتخفيف من الاثار الضارة لتغير المناخ التي سعت الى معالجة الثغرات المحتملة في بيئة النظام المناخي، وقضايا التخفيف والتكيف الراهنة.

وجاء اتفاقية باريس لتتخذ لجنتها التنفيذية الخطوات اللازمة لتفعيل الية وارسو، مع التركيز على إقامة اتصالات مع الكيانات الأخرى سواء من داخل او خارج الاتفاقية الاطارية، ولكن عمل اللجنة كان محدودا بسبب نقص الموارد المالية والبشرية، وهو امر صلبت اللجنة من الاتفاقية معالجته[2]. وقد استجابة اتفاقية باريس لهذه المطالبات وقامت بدمج الية وارسو للخسائر والاضرار ضمن هيكلها القانوني، وسعت الى تدعيم دورها لما بعد عام 2016 على ان تستمر في التطور في السنوات المقبلة، وأكدت على اعتماد النهج المعتمد في خطة عمل بالي والية وارسو الدولية، مع استبعاد أي أثر للمقترحات بشأن المسؤولية القانونية والالتزامات المالية، وحددت الاتفاقية عدة مجالات للتعاون تشمل نظم الإنذار المبكر واستراتيجيات إدارة المخاطر ومرافق التامين والخسائر الاقتصادية، وخطة عمل لمدة عامين لآلية وارسو الدولية.[3]

---

[1] Allioce Small Islands states (AOSIS), Proposal to the AWG-LCA, Multi-Window Mechanism to address loss and damage from climate change impacts, 2008, on the following website: https://unfcc.in/files/kyotoprotocol/application/pdf/aosisinsurance061208.pdf

[2] UNFCC, report of the executive committee of the Warsaw International Mechanism for loss and damage associated with climate change impacts, FCCC/SB/2015/3.

[3] المادة 8 من اتفاقية باريس 2015.

الخاتمة

الخاتمة:

إن ظاهرة التغيرات المناخية قد باتت حقيقة لا مفر منها ومن أصعب المشاكل العالمية طويلة الأمد. ومن بين أكثر التحديات التي تواجه هذا القرن منذ بدايته كونها تنطوي علة تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية. وليس هنالك بلد متمتع بحصانة ضد هذا التحدي الأمر الذي أثار نزعة لدى المجتمع الدولي للتعمق أكثر وإيجاد حلول متلائمة وأكثر فاعلية للحد من الآثار الخطيرة لظاهرة التغير المناخي، فتغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، وندرة المياه العذبة، وجفاف الأنهار وارتفاع منسوب مياه البحار، وانتشار المجاعات وحالات الفقر المزري. أدرك المجتمع الدولي مدى خطورة هذه الآثار حيث عرف المشهد الدولي في الآونة الأخيرة اهتماما واسعا بمسألة تغير المناخ وأدرجت بوصفها أهم القضايا العالمية إلى صلب النقاشات الدائرة في المحافل والمؤتمرات الدولية. وبات هناك التزام يقع على عاتق الدول بالتصدي للآثار الضارة لهذه الظاهرة. من خلال استحداث وسائل قانونية للحيلولة دون حدوث انبعاثات غازات الدفيئة أو الحد منها قدر الإمكان وانطلق المجتمع الدولي نحو ابرام آليات قانونية دولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي إثر العمليات التفاوضية الناتجة صدرت عنها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985، ما لفت انتباه العالم إلى قضية بيئية أكثر تعقيدا وهي تزايد انبعاث الغازات الدفيئة ومن ثم وضع اتفاقية اطارية لمكافحة المناخ، تحقق آليات فعالة لمعالجة انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لهذا التغير. وكللت الجهود الدولية بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ عام 1992. تلاهت بروتوكول كيوتو 1997 الملحق بها.ثم اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015.

وبناء على ما تقدم من جملة النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1) تشكل التغيرات المناخية أكبر تحدي عالمي تواجهه البشرية فب القرن الحادي والعشرين.

2) يعتبر الأمن البيئي من القضايا التي تشكل تهديدا أمنيا جديدا ومشكلة دولية بطبيعتها. تستلزم تكثيف تعاون كل فواعل المجتمع الدولي.

3) ضرورة التزام الدول الصناعية المتقدمة الأطراف في اتفاقية باريس للمناخ عام 2015 علة تنفيذ التعهدات الملقاة على عاتقها. خاصة فيما يتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

4) تقديم الدعم المالي والتكنولوجي من طرف الدول المتقدمة للدول النامية من أجل مساعدتها للتصدي لأثار التغيرات المناخية.

5) حتمية ربط موضوع البيئة بموضوع الأمن الإنساني نظرا لتشعب موضوع الأمن البيئي.

6) دفع جميع الدول إلى ادخال أحكام اتفاقيات البيئة المصادق عليها في تشريعاتها الوطنية. شأنها في ذلك شأن القوانين الداخلية قصد الحد من المخالفات البيئية. خاصة تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

7) غياب إجراءات أكثر فاعلية ملموسة رغم الجهود الدولية المبذولة في عقد المؤتمرات، وما نتج عنها في معاهدات واتفاقيات ما يعني غياب إرادة سياسية حقيقية لمواجهة هذه المشكلة، وتغليب المصالح الخاصة للدول الغنية.

واستنادا إلى هذه الدراسة انطلاقا من مفهوم التعاون الدولي وظاهرة التغيرات المناخية مرورا بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة. يمكن استخلاص جملة من التوصيات يمكن عرضها فيما يلي:

1- تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة التغيرات المناخية في إطار المنظمات الدولية.

2- ادراج قضايا البيئة في سلم أولويات المجتمع الدولي، وابرام اتفاقيات قانونية للحد من المخالفات البيئية.

3- دعم وتحويل مراكز البحث في مختلف حقول العلم بقضايا البيئة بوضع آليات استراتيجية دولية عملية لحماية البيئة.

قائمـــة

المصادر والمراجع

أولا : المصادر

القرآن الكريم

ثانيا : المراجع باللغة العربية

- بدر الدين محمد صالح، **الالتزام الدولي لحماية البيئة من التلوث على ضوء القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2006.
- الجويلي سالم سعيد: **التنظيم الدولي لتغيير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
- حمدي صالح نادية: **الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات**، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.
- الحناوي عصام: **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، بيروت، المنشورات التقنية، ط1، 2008.
- خرفان سعد الدين: **تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول**، سوريا، الهيئة العامة للكتاب، 2009.
- الدسوقي عبد الرحمن محمد: **الالتزام بطبقة الأوزون في القانون الدولي**، مصر، دار النهضة العربية، 2005.
- زايد عبد الله مصباح: **السياسة الدولية**، بيروت، دار الرواد، 2002.
- شحاتة علاء الدين: **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة الاستراتيجية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات**، القاهرة، دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
- الشعلان سلاخة: **الحماية الدولية من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
- شكارة ضياء نادية: **علم البيئة والسياسة الدولية**، الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2014.
- عامر طراف: **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- العراقي خالد: **البيئة وتلوثاتها... وحمايتها**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

- عسكر عادل محمد، **القانون الدولي البيئي تغير المناخ: التحديات والمواجهة ، دراسة تأهيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- علي إبراهيم: **المنظمات الدولية – النظرية العامة** –، القاهرة، دار النهضة العربية، د، ط، 2001.
- العيشاوي صباح: **المسؤولية الدولية في حماية البيئة**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1، 2010.
- غريفيتش مارتن، اوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الحليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- فرج أنور محمد: **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، مركز كروستان للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2007.
- فوكر ستير فوكر: **الليبرالية الجديدة في نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2009.
- قوجيل سيد أحمد: **الدراسات الأمنية النقدية**: الأردن المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013.
- محب الدين محمد مؤني: **الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية**، الرياض، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.
- محمد الفاضل: **التعاون الدولي لمكافحة الإجرام**، مطبعة المفيد الجديدة، بدون طبعة بدون بلد نشر، 1967.
- ميهوبي عبد الحكيم: **التغيرات المناخية: الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
- نايف ملاعب حنان: **التعاون الدولي**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2015.

ثالثا : المراجع باللغة الإنجليزية

- Andreas Hasenclever and Mayer Peterand Rittberger: **Theorie of international regemes**, Combridge Univercity, Press,1997.

رابعا : المراجع باللغة الفرنسية

- Roger Geusnerie: **Kioto et l'économie de leffet de serre,** la documentation française, Paris, 2013.

خامسا : الدوريات والمجلات

- بحري دلال: **الأمننة الدولية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الدراسات بجامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 03، 2014.
- بوشربة علي وعيسى مولود: **الاحتباس الحراري: التعاون أو الفوضى أو الدمار**، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 534، جانفي، 2008.
- جعيرون عيسى: **فعالية الجهود الدولية في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية**، رماح للبحوث والدراسات، العدد 34، 2019.
- راشدي طارق: **قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 11، العدد 3، 2020.
- رقاع عادل وسليمان سميرة: **دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتَي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية ،2011.
- طواهرية منى: **التغيرات المناخية ورهانات السياسة الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2022.
- عبد الظاهر عاشور ندى: **التغيرات المناخية وآثارها على مصر**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 41، 2015.
- عبد الغني أحمد انجي: **الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية**، مجلة كلية السياسة الاقتصاد، العدد 03، 2019.
- عبيرات مقدم وبلخضر عبد القادر: **الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007.

- مراح علي: **مساعي بروتوكول كيوتو مطلب ضروري لكل العالم**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، 2010.
- معيفي فتحي: **تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.

سادسا : الأطروحات والوسائل

- ؟؟ مفتاح عدنان: **التدخل الدولي لمواجهة طاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي**، أطروحة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق،2013.
- بريشي بلقاسم: **الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري**، أطروحة دكتوراه/ جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق.
- بوبهلول زكية: ؟؟ **المناخ كم منظور حقوق الانسان أمننة والقانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فسم الحقوق،2019.
- بوسبعين سعد الدين: **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015.
- جعفري مفيدة: **البيئة والأمن**، رسالة ماجسنير، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019.
- حموتة فاطمة: **الأمننة في ظل العولمة العالمية، دراسة حالتي البيئة والصحة**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018.
- دير أمينة: **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا، دراسة حالة دول القرن الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
- عبد اللطيف آمال ورمضاني نوال: **التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية – الاتحاد الأوروبي نموذجا**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016 – 2017.
- علي فاروق: **التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال المتحصلة في الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات في ضوء القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2008.

- علي فهد موج: **قواعد القانون الدولي**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2017.
- مشدن وهيبة: **الاحتباس الحراري وأثره على التنمية المستدامة في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.
- مشوك غلام الله: **التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب 2001 – 2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، 2016.
- مفلح خالد القحطاني: **دور العلوم التعاون الدولي في مكافحة تهريب المخدرات عبر البحار**، رسالة ماجستير، جامعة نليف للعلوم الأمنية، قسم علوم الشرطة، 2008.
- لهميسي رضا: **مبدأ التعاون الدولي في القانون الدولي المعاصر، دراسة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1993.
- قردانيز وافية: **الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2021 – 2022.
- قسوم سليم: **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نخصص الاستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

سابعا : المقالات الالكترونية

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ. www.epo.org.kw
- اتفاقية روتردام بشأن تطبيق اجراء الموافقة المسبقة عن مواد كيمياوية ومبيدات وآفاق متداول في التجارة الدولية: www.moen.govig.
- بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون عام 1987 www.un.org.
- توفيق حكيمي: **ملتقى العلاقات الأورو – مغاربية، في:** https://www.academia.edu
- راضي سمير حسام: **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية،** https://www.iajc.net.iahc25uncfullexeld=65657

ثامنا : التقارير

- المبدأ العام من اعلان ريو ديجانيرو.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول رسم خارطة تهديدات
- تغيير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية.

تاسعا : مؤتمرات وملتقيات

- إدارة مخاطر التغيرات المناخية بين سوء الإدارات واستراتيجيات التكلف، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومَي 17 و 18 أفريل 2018.
- https://etudogral.sib.uc/jspui/bitstream/12089/1/RafelaBeitoSecuritizi.gC ecuritizi.gClimate.change.pdf.
- فرار الجمعية العامة رقم 43 / 53، نص الديباجة، الفقرة 1 و 2، و الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الوثيقة(A/RES/43/53).
- وثيقة الأمم المتحدة رقم S/P5993، مجلس الأمن، الجلفة 5663.
- قرار المجلس رقم 2008/36 (E2 2008/INF2/Add1).
- تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته 18 المنعقدة في الدوحة في الفترة 8 إلى 26 ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة (FCCC/CP/2012/8/Add2).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الرابط: https://www.unep.org/ar/nptht-alammalm:hdt-ilbyyt.
- موقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) على الرابط: https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic.
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقرير التقييم المناخي، سويسرا 2006.
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (SMO) على الرابط: https://www.public.wmo.in/ar.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدورة (38/14)، نوفمبر 2010.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالمناخ، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الوثيقة (A/62/644)، 2008.

EU the change regime,recent devemopent at the international,Massimiliano Montini,in the future of envirpnmontal low – international uropian University,2005.

- موقع الاتحاد الافريقي على الرابط التالي: https://www.au.in/ar/nocl/3587 .
- مفوضية الاتحاد الافريقي، تقرير التنمية والمناخ، مالاوي، وثيقة رقم E/ECA/COE/29/5، 2010.
- مؤتملا القمة العربية، قمة ؟؟ الدورة الثانية والعشرون، القرار رقم 532، تغير المناخ، ليبيا 27-28 مارس 2010.
- المادة العاشرة من بروتوكول كيوتو.
- المادة الثالثة من بروتوكول كيوتو
- المادة الرابعة من بروتوكول كيوتو
- الأمم المتحدة، العمل القانوني، اتفاق باريس على الرابط: https://www.un.org/ar/climatechange/paris.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي	7
المبحث الأول: ماهية التعاون الدولي	8
المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي	8
المطلب الثاني: مقومات التعاون الدولي ودواعيه	13
المطلب الثالث : أهداف التعاون الدولي	17
المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي	19
المطلب الأول: المدرسة الواقعية	19
المطلب الثاني: المدرسة الليبرالية	21
المطلب الثالث: المدرسة البنائية	24
الفصل الثاني: مقاربة معرفية للتغيرات المناخية	27
المبحث الأول: تعريف ظاهرة التغيرات المناخية	28
المطلب الأول: تعريف المناخ والنظام المناخي	28
المطلب الثاني: تعريف ظاهرة التغيرات المناخية	30
المبحث الثاني: أسباب آثار التغيرات المناخية	34
المطلب الأول: أسباب ظاهرة التغيرات المناخية	34
المطلب الثاني: آثار ظاهرة التغيرات المناخية	40
المبحث الثالث: التغيرات المناخية وقضايا الأمن البيئي	45
المطلب الأول: أمننة قضايا التغيرات المناخية	45
المطلب الثاني: ظاهرة التغيرات المناخية كقضية مأمننة	48
الفصل الثالث: الجهود الدولية المبذولة لمواجهة التغير المناخي	52
المبحث الأول: دور المنظمات الدولية في مواجهة التغير المناخي	53
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي	53
المطلب الثاني: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة التغير المناخي	60

المبحث الثاني: دور المنظمات الاقليمية في مواجهة التغير المناخي	66
المطلب الأول: دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة التغيرات المناخية	66
المطلب الثاني: دور الاتحاد الافريقي في مواجهة التغيرات المناخية	69
المطلب الثالث: دور جامعة الدول العربية في مواجهة التغيرات المناخية	73
المبحث الثالث: الآلية القانونية الدولية لمواجهة التغير المناخي	77
المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	77
المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو واجتماعات الأطراف	89
المطلب الثالث: اتفاقية باريس لعام 2015	97
خاتمة	104
قائمة المراجع	107
الفهرس	-
الملخص	-

ملخص:

باتت ظاهرة التغيرات المناخية إحدى اعقد المشاكل البيئية في هذا العصر ، حيث يواجه العالم اليوم تحديات كثيرة تهدد آمنه نتيجة المخاطر الكبيرة التي أحدثتها هذه الظاهرة . لهذا أخذ موضوع التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية حيزا هاما في أجندات الدول و المنظمات الدولية . و تحاول هذه الدراسة توضيح التهديدات البيئية و أثرها على الامن الانساني و كذا اهم الآليات الدولية الرامية لمواجهة هذه الظاهرة من أجل التكيف مع عواقب التغيرات المناخية و تحقيق الامن البيئي باعتباره مسعى المجتمع الدولي اليوم من خلال معالجة الإشكالية التالية إلى أي مدى ساهم التعاون الدولي في مجال مكافحة التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية : التعاون الدولي ، المناخ ، تغير المناخ ، السياسات المناخية

Abstract :

Due to the substantial hazards posed by the phenomenon of climate change, it has grown to be one of the most complicated environmental issues of our day. The globe is currently confronted with a number of difficulties that jeopardize its safety. As a result, countries and international organizations are placing a high priority on the subject of international collaboration to fight climate change .In order to adapt to the effects of climate change and achieve environmental security, which is the current goal of the international community, this study aims to clarify the environmental threats and their impact on human security, as well as the most significant international mechanisms aimed at confronting this phenomenon. It will be discussed how much international cooperation has helped with the fight against climate change.

Key words: International cooperation, climate, climate change, climate policies.